السيوف المغلولة
الشقيقة الكبرى وأخواتها

مركز طوى للدراسات

/https://touacenter.com

2024

السيوف المغلولة
الشقيقة الكبرى وأخواتها

1 ـ قطر والسعودية...ضرب تحت الحزام

نجحت الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن السادس عشر الميلادي في ضم منطقة الإحساء شرقي الجزيرة العربية، إلا أن قبضتها لم تكن محكمة، الأمر الذي سمح لقبيلة بني خالد بالسيطرة على الأحساء بعد نحو ثمانية عقود من الحكم العثماني.

مدّ بنو خالد سلطانهم ليشمل أغلب المناطق الواقعة على الضفة الغربية من الخليج. ولكنّهم اضطروا للإعتراف بالسيادة العثمانية طلبًا لإضفاء مشروعية على حكمهم لهذه المناطق. وقد كان بنو خالد الحكّام الفعليين في المنطقة الواقعة من الكويت إلى قطر، ودامت هذه المعادلة حتى أواخر القرن الثامن عشر، عندما قامت الدولة السعودية الأولى إثر التحالف بين الأمير محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، بإرسال قوات إلى الإحساء للقضاء على بني خالد وإنهاء حكمهم في المنطقة، مستفيدًا من الصراع الداخلي في قبيلة بني خالد، وكذلك انغماس الدولة العمثانية في مواجهة التهديدات من أوروبا والبلقان..

لم يحكم بنو خالد قطر بصورة مباشرة، بل أوكلوا الأمر إلى أسرة آل مسلم، ولكن بعد قيام الدولة السعودية الأولى وتمدّدها نحو المناطق الشرقية من الجزيرة العربية، ولاسيما الأحساء، عُيّن ابراهيم بن عفيصان واليًا على الاحساء سنة 1795، ومن هناك بدأ التوسع السعودي نحو بقية المناطق المطلّة على الخليج.

وفي عام 1798 شنّ إبن عفيصان هجومًا على منطقة الزبارة على الشاطىء الشمالي الشرقي لقطر، وطلب من جنوده تطويقها وعزله عن اليابسة وفرض حصارًا تمهيدًا للإستيلاء عليها، ولكن الحصار فشل، فاضطر إلى تغيير الخطة العسكرية وبدأ بمهاجمة قلعة الزبارة فوقعت خسائر كبيرة في الأرواح، لينتهي إلى الاستيلاء الكامل على شبه جزيرة قطر، وبذلك امتدت سلطة الدولة السعودية الأولى إلى شرقي الجزيرة العربية.

وفيما قاوم السكّان في الإمارات الخليجية الأخري مشروع الوهبنة، فإن إمارة قطر اعتنقت المذهب الوهابي. وبخلاف القبائل الحاكمة في الخليج، فإن قبيلة

تميم التي تنتمي اليها الأسرة الحاكمة في قطر، هي ذات القبيلة التي يتحدّر منها محمد بن عبد الوهاب، مؤسّس الوهابية وسط الجزيرة العربية. وقد ذكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في تسريبات المكالمة الهاتفية بينه وبينه الرئيس الليبي الأسبق معمر القذافي بأن محمد بن عبد الوهاب هو جده السادس عشر. وكان أمير قطر السابق حمد بن خليفة قال في افتتاح مسجد الامام محمد بن عبد الوهاب في 16 ديسمبر سنة 2011 بالعاصمة القطرية:

"جدنا المؤسس الشيخ جاسم وهو العالم بالدين والحاكم في الوقت نفسه كان ممن تلقّفوا دعوة الشيخ ابن عبدالوهاب وتبنوها ونشروها في بلادنا وخارجها في أنحاء العالم الإسلامي، وحمل على عاتقه مسؤولية نشر كتب الدعوة الوهابية وغيرها من الكتب وطباعتها في الهند من أجل التفقيه بدين الله". وقد أثارت هذه الكلمات الأمراء السعوديين، ولا سيما الأمير نايف بن عبد العزيز، ولي العهد ووزير الداخلية الأسبق، الذي أكّد على المرجعية الوهابية للدولة السعودية وأنها هي الراعي الرسمي للسلفية وستبقى.

في التاريخ السياسي، أصبحت قطر والبحرين والأحساء ولاية واحدة تحت إمرة إبراهيم بن عفيصان. وكانت أموال الزكاة تجمع من قطر والأحساء وترسل الى مقر الولاية في البحرين، واستطاع الحكم السعودي الوهابي إرغام السكان في هذه المنطقة على دفع ضرائب باهظة تحت إسم الزكاة، من أجل تجنب بطش القوات الوهابية الغازية.

ولكن تزايد خطر الحكم السعودي وتهديده للمناطق الخاضعة تحت النفوذ العثماني، صدرت توجيهات السلطان العثماني إلى واليه في مصر محمد علي باشا بارسال قوات عسكرية وانهاء الحكم السعودي. وبالفعل، وصلت القوات المصرية الى الدرعية معقل الدولة السعودية وقامت بتدميرها والقضاء على الحكم السعودي في عاخم 1818، فانتهزت عائلة آل خليفه الفرصة وهربت من الزبارة إلى البحرين لتبدأ بحكم الجزيرة عنوة..

وبعد أن نجح فيصل بن تركي في بسط سيطرته على منطقة نجد على أنقاض حكم آبائه أرسل قواته لاستعادة الأحساء، ووصل إلى حدود قطر في عام 1850، ووقعت مواجهات عسكرية بينه وبين شيوخ قطر عند قرية (مسيمير) في العمق القطري والقريبة من العاصمة الدوحة، ولكن القوات القطرية نجحت في صد الهجوم والانتصار على القوات الغازية، في نفس العام، وبرز قاسم بن محمد آل ثاني بوصفه قائدًا للقبائل القطرية غير أنّ والده (محمد بن ثاني) أجرى اتفاقًا مع

ممثل فيصل بن تركي لوقف القتال خشية من تعزيز فيصل لقواته والعودة الى قطر بأقوى من ذي قبل.
وفي رد فعل على الاتفاق، اندلعت معارك طاحنة برية وبحرية بين آل خليفة وآل ثاني، وحصل آل خليفة على دعم من آل نهيان حكّام أبو ظبي، وشنّوا هجومًا مشتركًا على الوكرة والدوحة في أكتوبر سنة 1867 أدّت إلى تخريب الدوحة ونهب ممتلكاتها فاضطر كثير من العوائل الى النزوح الى أماكن آمنة. وفي يونيو سنة 1868، استعاد القطريون زمام المبادرة وشنّوا هجومًا معاكسًا على البحرين، ودارت مواجهات عنيفة بين آل خليفة وآل ثاني، اضطر الأخيرون إلى الإنسحاب التكتيكي الى قطر ومن ثم معاودة الهجوم وإنزال هزيمة ساحقة بشيوخ آل خليفة، وأسر إثنين منهم. ولجأت قطر الى الدولة العثمانية لطلب الحماية، حيث جاءت حامية عسكرية عثمانية في يوليو سنة 1871، في سياق خطة إدارة منطقة الاحساء.
بدأ فصل جديد من الصراع بين القوى الكبرى في المنطقة، إذ تحوّلت الى ساحة تنافس بين بريطانيا والدولة العثمانية، وتدهورت علاقات العثمانيين بشيوخ قطر ولا سيما مع الشيخ قاسم آل ثاني الذي تولى الحكم في الفترة ما بين 1878 - 1913، انتهت الى مواجهة مسلحة عرفت بمعركة الوجبة سنة 1893 خسر فيها العثمانيون المعركة، ومهّد ذلك لبداية أفول الدولة العثمانية من المنطقة مخلية الساحة أمام الإستعمار الإنجليزي الذي عزّز نفوذه في الساحل الغربي من الخليج، وبدأ في فرض معاهدات على حكّام الخليج.
وفي عام 1916 وقعت معاهدة الحماية البريطانية مع قطر، وبذلك أصبحت قطر محمية بريطانية، حيث وقّع عبد الله آل ثاني معاهدة تنص على إمكانية التنازل عن أرضه فقط لبريطانيا في مقابل حمايته من كل أشكال الاعتداء من البحر ودعمه في حال الهجوم البري، وقد منحته معاهدة 1934 حماية أكبر.

وفي السادس عشر من يناير سنة 1968 أعلنت بريطانيا سحب قواتها من جميع المناطق الواقعة شرقي السويس نتيجة التكاليف الباهظة التي تتكبدها للإنفاق على هذه القوات، ونتيجة لانحسار النفوذ البريطاني في المنطقة في مقابل صعود الدور الأميركي.. وفي رد فعل على الاعلان البريطاني قررت تسع إمارات خليجية وهي البحرين وقطر وأبوظبي ودبي والشارقة وعجمان والفجيرة ورأس الخيمة وأم القوين إقامة إتحاد لملء الفراغ الناجم عن الانسحاب البريطاني في نهاية عام 1971..لم ينجح مشروع اتحاد الامارات التسع.

قرّرت بريطانيا في الثالث من سبتمبر 1971 إنهاء اتفاقيات الحماية وكافة المعاهدات مع بريطانيا بما في ذلك المعاهدة التي وقّعها الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني مع بريطانيا سنة 1916، وحصلت بذلك قطر على استقلالها وفي الشهر ذاته أعلنت انضمامها الى الجامعة العربية والأمم المتحدة.
لم يكن استقلال قطر خبرًا سارًا للشقيقة الكبرى، فلم تضع المملكة السعودية نهاية لأطماعها في الإمارة التي كانت ذات يوم جزءًا من المجال الجغرافي الخاضع تحت سلطانها..
ما بين المملكة السعودية وإمارة قطرمشتركات مذهبية وقبلية وثقافية مفقودة مقارنة مع أي دولة أخرى ضمن مجلس التعاون الخليجي. ولكن، مع ذلك، فإن ما يفرّق بين النظامين السعودي والقطري هو أكثر مما يجمعهما، فوراء المشتركات الظاهرية الكثير من الخلافات العميقة التي تحتدم تارة في العلن وأخرى في السر. ومنذ تسعينيات القرن العشرين ومابعدها، شهدت العلاقات السعودية القطرية تحوّلات حادّة وصلت الى مستوى متقدّم من العداء والقطيعة. تاريخياً، لم تكن العلاقات السعودية القطرية قائمة على الثقة المتبادلة، وإن بعض الهدوء الذي تشهده تلك العلاقات في بعض المراحل يعود الى الإحساس بالخطر المشترك أو وجود مصلحة متبادلة في الاستقرار.
إن جذور عدم الثقة قديمة وترجع إلى بدايات القرن العشرين وعلى خلفية مطالبة السعودية بضم قطر بكونها جزءًا من إقليم الإحساء. لا ريب أن اكتشاف النفط في عدد من المشيخات الخليجية قد بعث أطماعًا كامنة كما بعث مخاوف لدى إمارات الخليج، فبعد تفجر آبار الذهب الأسود في قطر، انبعث جدل حول أحقية قطر بالتنقيب عن نفطها بمساعدة الشركات الاجنبية، ووقفت بريطانيا الى جانب قطر فيما عارضته السعودية. وفي الرابع من ديسمبر سنة 1965 توصّلت قطر والسعودية في اجتماع في الرياض إلى ترسيم الحدود البرية بين البلدين، بدأ من رأس خليج سلوى، على أن تكون مدينة سلوى خاضعة للسيادة السعودية، ويستمر الى الجنوب ثم الشمال الشرقي لينتهي في البحيرة الشمالية لخور العديد، كما تمَّ الاتفاق على تقسيم خليج سلوى مناصفة. ولكن الاتفاق لم يضع حدًا للنزاعات الحدودية السعودية والقطرية كما هو الحال بين السعودية وبقية مشيخات الخليج..
قبل استقلال دولة قطر، مهّدت الاتصالات بين العائلة المالكة ورجال الأعمال القطريين وأعضاء الأسرة الحاكمة في قطر، وقبائل البدو القطريين لنفوذ سعودي قوي في شؤون جارتها الخليجية الصغيرة.

وبعيدًا عن العوامل التاريخية التي ساهمت في تشكيل دولة قطر، فإن النظام السياسي الحالي يعود إلى عام 1977 حين أصبح امير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وليًا للعهد ووزيرًا للدفاع وكان يحمل أفكارًا مختلفة عن والده، فقد تطلّع الى أن تضطلع قطر بدور فاعل على المستويين الإقليمي والدولي..

قرّرت السعودية ملء الفراغ الذي تركته بريطانيا في الخليج، فمارست نفوذها على بقية دول الخليج، فكان مجلس التعاون الخليجي المعلن عنه في نهاية عام 1981 إطارًا مناسبًا لشرعنة النفوذ السعودي على بقية دول الخليج واستمر الحال حتى بداية التسعينيات، قبل أن تندلع أزمة الخليج الثانية بعد غزو العراق في عهد الرئيس الأسبق صدام حسين للكويت في الثاني من أغسطس سنة 1990. وبعد نهاية أزمة الخليج الثانية وتحرير الكويت شهدت العلاقات داخل مجلس التعاون الخليجي تحوّلًا دراماتيكيًا ترك تأثيره المباشر على علاقات الرياض بأغلب عواصم دول مجلس التعاون، نتيجة الاتفاقيات الدفاعية التي وقّعتها دول الخليج ولا سيما الكويت والامارات وقطر مع الولايات المتحدة، ثم ابرام اتفاقيات بخصوص التجارة الحرة التي وقعتها أكثر من دول خليجية معها، ما عنى أن انحسارًا تدريجيًا لنفوذ الشقيقة الكبرى قد بدأ، وجعلها تتحسس من النزعة الاستقلالية المتجدّدة لدى قادة دول مجلس التعاون، وكانت قطر الطرف الأشد فصاحة في التعبير عن تلك النزعة..

بدا التوتر واضحاً بين الرياض والدوحة في مرحلة مبكرة، وشعرت القيادة القطرية بأن ثمة تحرّكات سعودية لمعاقبة الدوحة على ما تعتبره الشقيقة الكبرى تمرّدًا على العلاقة الإستتباعية بين آل سعود وبقية مشيخات دول مجلس التعاون..فكان متوقعًا أن ينتج التوتر في العلاقات القطرية السعودية شكلًا من أشكال الصدام بين البلدين.

في الثلاثين من سبتمبر سنة 1992، قتل إثنان من حرس الحدود القطريين في اشتباك على الحدود السعودية القطرية، فيما عرف بحادثة الخفوس، ووجّهت الحكومة القطرية اتهمات للسعودية بمساندتها لقبيلة آل مرة لمواجهة القوة القطرية. في المقابل، قرّرت السلطات القطرية تهجير المئات من قبيلة آل مرة إلى السعودية على خلفية استسلامها للقوة العسكرية التي جاءت لتفكيك المخيمات التي أقامها الجانب القطري في مركز الخفوس، واتهمت القبيلة بولائها للنظام السعودي ليشمل جذورها الإجتماعية الممتدة إلى الإحساء..

وفي رد فعل على الإنقلاب الفاشل في قطر سنة 1996، ذكرت السلطات القطرية بأن السعودية عمدت إلى استغلال بعض أفراد قبيلة آل مرة في عملية

الانقلاب ضد الحكومة القطرية، بالتعاون مع الأمير الأسبق خليفة آل ثاني، ولاتزال قبيلة آل مرة أحد الملفات الخلافية العالقة بين الرياض والدوحة ولم تحسم بعد.

وفي العشرين من ديسمبر سنة 1992 نجحت الوساطة المصرية في انعقاد قمة قطرية سعودية بالمدينة المنورة جمعت الملك فهد بن عبد العزيز وخليفة بن حمد وحضور الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك وصدر بيان مشترك عن انهاء الخلاف الحدودي بين البلدين. وشكلت في حينه لجنة سعودية ـ قطرية مشتركة وفقًا للمادة الخامسة من الاتفاقية يناط بها تنفيذ الاتفاقية الحدودية الموقعة بين الدولتين سنة 1965، ولكن بقي الاتفاق حبيس الأدراج..

وفي السابع من أبريل سنة 1996، أعلن البلدان رسميًا في العاصمة القطرية الدوحة عن الإتفاق على إنهاء ترسيم الحدود بينهما واستئناف أعمال اللجنة الفنية الحدودية المشتركة، عقب لقاء جمع في الرياض ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، الملك لاحقًا، بوزير الخارجية القطري الأسبق حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي حمل وقتها رسالة خطية من أمير دولة قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني تتعلق بهذا الموضوع. وصدر بيان سعودي قطري مشترك عن وزارتي الخارجية في البلدين ينص على اتفاق الجانبين على انهاء ترسيم الحدود بينهما واستئناف أعمال اللجنة الفنية المشتركة لانهاء اختيار إحدى شركات المسح العالمية ووضع المواصفات الفنية للقيام بمسح وتحديد لنقاط الحدود بين البلدين على الطبيعة. وللأسباب ذاتها لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وبقيت المفاوضات متواصلة بين الدولتين على مدى أربع سنوات في الرياض والدوحة وباريس. وفي العشرين من مارس سنة 2001 وقع في الدوحة كلا من سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي السابق، وحمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزير خارجية قطر الأسبق على الخريطة النهائية لترسيم شريط الحدود الدولية الجديدة بين الجانبين، والتي تبدأ من نقطة الحدود في منفذ سلوى الحدودي السعودي، الى نقطة منفذ مركز العديد الحدودي القطري. وتبادل الوزيران نسختين من الخريطة لتصديقهما من المؤسسات التشريعية في البلدين ومن ثم إيداعهما كوثائق رسمية لدى المنظمات والهيئات الدولية والعربية والاقليمية.

لم تسدل الإتفاقية الستار بصورة نهائية على الخلاف الحدودي بين البلدين. فقد عارضت السعودية مشروع جسر يربط بين أبو ظبي والدوحة في عام 2005 على خلفية مزاعم بمرور الجسر داخل مناطق تقع تحت السيادة السعودية..

وفي ديسمبر من عام 2008 أعلن الجانبان السعودي والقطري أنهما توصّلا إلى سلسلة من الإتفاقيات حول مواضيع مختلفة على رأسها إتفاق تسوية الحدود البرية والبحرية فيما بينها ووقّع ممثلون عن البلدين في مارس 2009 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك على هذا الاتفاق، الذي أسبغ طابعًا دوليًا على الإتفاق الحدودي، وكانت الإمارات أثارت ملاحظات على هذا الاتفاق وأن حقوقها في منطقة الحدود الواقعة بين قطر والسعودية قد خرقت.

في حقيقة الأمر، لم يكن الخلاف الحدودي وحده الحاضر في العلاقات السعودية القطرية، إذ إن الدوحة بدأت تتطلع نحو لعب دور فاعل على المستويين الاقليمي والدولي، وبات لها صوت ورأي آخر في مقابل الشقيقة الكبرى التي كانت تعطي لنفسها وحدها حق من يملي وعلى البقية الإصغاء والطاعة..

فى ديسمبر من عام 1996 إختارت القمة الخليجية التي عقدت في مسقط جميل بن إبراهيم الحجيلان أمينًا عامًا لمجلس التعاون الخليجي، مقابل مرشح قطر في ذلك الحين عبد الرحمن بن حمد العطية، فاحتج أمير قطر حمد بن خليفة على ذلك، وقاطع الجلسة الختامية لقمة مسقط، وجاء ذلك متزامنًا مع أزمة المحاولة الانقلابية الفاشلة على حاكم قطر السابق حمد بن ثاني بترتيب من والده خليفة وبدعم سعودي سعيًا للعودة إلى الحكم. وبرغم من أن استخدام خليفة أبوظبي منصة لإطلاق محاولته الانقلابية بالإستعانة بقطريين من أتباعه كانوا موجودين في أبوظبي وآخرين داخل قطر، فإن الدوحة عدّت أن لبعض الأطراف السعودية يدًا في المحاولة الانقلابية، وقامت باعتقال عدد من الضباط السعوديين الضالعين في الانقلاب الفاشل. ومن هنا دخلت الرياض والدوحة في أتون أزمة طويلة استخدمت فيها قطر وسائل الإعلام المناوئة للسعودية وقامت بدعمها ماليًا.

ولعبت قناة (الجزيرة) القطرية منذ انطلاقتها في نوفمبر سنة 1996 دورًا محوريًا في الخلاف السعودي القطري، وفي عام 2002 تطرّق برنامج تلفزيوني بثته القناة عن عبدالعزيز آل سعود، مؤسس المملكة السعودية أثار حفيظة آل سعود وأدّى البرنامج إلى سحب السعودية سفيرها صالح الطعيمي من الدوحة دون إعلان. وأرسل أمير قطر في وقت لاحق رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إلى السعودية لتسوية الخلاف وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع المملكة. واشترطت الرياض توقف وسائل الإعلام القطرية عن توجيه انتقادات للسياسات ورجال الحكم في السعودية. واصل أمير قطر مساعيه لإعادة العلاقات الطبيعية مع السعودية وقام بزيارة خاصة لتنقية الأجواء بين الرياض والدوحة، إذ كانت قطر ترغب في عدم مقاطعة الملك عبد

الله للقمة الخليجية التي كانت الدوحة تستعد لاستضافتها في ديسمبر من عام 2002.

صعود النخبة السياسية الجديدة في قطر والرغبة المتزايدة بلعب دور على الساحة الدولية ساهمت في تدهور العلاقات مع النظام السعودي، الذي شعر لأول مرة منذ رحيل البريطانيين عن الخليج بأن أخواته الصغيرات بدأت بالتمرد عليه والخروج من البيت من دون إذنه.

لقد غيّرت أزمة الخليج الثانية كثيرًا من المعادلات الجيوسياسية في الخليج، فدخلت قطر، شأن دول خليجية أخرى مثل الكويت والامارات، في معاهدات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمر الذي ترك تأثيرًا مباشرًا على معاهدات الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، حتى أن قطر أثارت حينذاك سؤالًا حول جدوى بقاء قوات درع الجزيرة التي نالت نصيبًا وافرًا من النقد والتهكم وبصورة علنية من قبل رئيس وزراء ووزير خارجية قطر الأسبق حمد بن جاسم..وفي العام 1992، سمحت الاتفاقية الدفاعية بين قطر والولايات المتحدة بتأسيس قواعد عسكرية أميركية في الخليج ومنها قاعدة السيلية الجوية.

وبدا، من تداعيات ونتائج حرب الخليج الثانية، كما لو أنّ قطر تحرّرت من عقدة (الشقيقة الكبرى) التي كانت عاجزة عن حماية نفسها إزاء التهديد العراقي، فكيف يمكن أن تحمي الشقيقات الصغيرات؟

حين قررت قطر كسر الطوق السعودي المفروض عليها سياسيًا وإقتصاديًا وأمنيًا، واجهت تحديات حقيقية، فلم تقبل العائلة المالكة أن تجترح النخبة الحاكمة في قطر طريقًا نحو الإستقلال السياسي والإقتصادي بعيدًا عن السعودية.. فقد واجهت الدوحة عنادًا سعوديًا لمنعها من تنفيذ مشروع نقل الغاز الى دول مجلس التعاون الخليجي، ما دفع قطر الى نقل طموحها الى خارج الاقليم وتطوير مشاريع تصنيع الغاز (الغاز الطبيعي المسيّل).

وبقيت العلاقات بين الدوحة والرياض متوّترة طيلة الفترة الممتدة من عام 1992 وحتى اندلاع الربيع العربي آواخر 2010، وكانت قطر تدعم المعارضين للنظام السعودي فيما يقدّم الأخير الدعم اللامحدود لخصوم النظام القطري.

وكانت قناة (الجزيرة) أحد الأسلحة الفاعلة التي كان يصول بها النظام القطري في حربه الناعمة مع النظام السعودي، عبر استضافة الشخصيات الإصلاحية والمعارضة في القناة، وكانت تدفع أموالًا لقنوات فضائية محسوبة على المعارضة أو تبث برامج سياسية ناقدة للنظام السعودي. علاوة على ذلك، عمد

النظام القطري الى بناء شبكة حلفاء وأصدقاء في الشرق الأوسط جميعهم تقريباً على خلاف مع النظام السعودي..
كان الخلاف القطري السعودي يأخذ أشكالًا متعددة، وكان موضوع الطاقة حاضرًا بضراوة في هذا الخلاف. ففي الثاني عشر من نوفمبر سنة 2006، أعلنت شركة دولفين الاماراتية أن الغاز القطري سيصل إلى الامارات في منتصف 2007، وقال أحمد الصايغ الرئيس التنفيذي لشركة دولفين الاماراتية للطاقة أنه تم استكمال العمل في خط أنابيب سينقل الغاز القطري الى دولة الامارات، وأن من المتوقّع بدء تشغيله في منتصف عام 2007، وتبلغ كلفة المشروع ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار حسبما أعلن في يوليو سنة 2007. وقد ثارت شكوك حول المشروع عندما قالت السعودية لشركتي توتال الفرنسية وأوكسيدنتال بتروليوم الأميركية اللتين تمتلكان حصتين في المشروع أن لديها تحفظات إزاء مسار خط الأنابيب. وقالت دولفين وقتها أنها لم تتلق أي اعتراض من السعودية، وان العمل في خط الأنابيب الذي يسلك طريقًا بحريًا يوشك على الإنتهاء. وقال محللون حينذاك أن المشروع سوف يمضي، وأن تعبير السعودية عن قلقها ما هو إلا مناورة لدفع الإمارات للالتزام باتفاق حدودي أبرم عام 1974، وتنازلت بمقتضاه عن شريط من الأرض يصلها بقطر، وتقول الرياض بأن لها السيادة على المياه المجاورة للشريط البري في حين تقول الامارات إنها تتمتع بالحقوق البحرية. وفي الواقع، لم يكن هذا المشروع وحده الذي أثار تحفظات لدى السعودية، فهناك خطوط أنابيب أخرى يربط الكويت وقطر أثارت توترات مماثلة.
في محطات التقارب العابرة بين الرياض والدوحة، زيارة أمير قطرالسابق للرياض في سبتمبر سنة 2007 وتلاها زيارة للملك عبد الله للدوحة في ديسمبر من العام نفسه للمشاركة في القمة الخليجية. وخلال عامي 2008 و2009 تبادل الطرفان الزيارات الدبلوماسية وتمّت تسوية العديد من الملفات العالقة وأزيل قدر كبير من التوتر الحاصل في السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي الخامس والعشرين من مايو سنة 2010، أصدر أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني عفوًا عن مجموعة من الضباط السعوديين المتورطين في قضية الانقلاب الفاشل في قطر في فبراير من عام 1996 بطلب من الملك عبد الله.
وقال بيان لوزارة الخارجية القطرية إن أمير قطر، واستجابة لطلب من العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز، أصدر قرارًا "بالعفو عن عدد من المحكوم عليهم على ذمة القضية". وكانت أحكام بالإعدام صدرت بحق تسعة

عشر متهمًا في قضية الإنقلاب، كما صدرت أحكام بالسجن المؤبد ضد عشرين آخرين.

الربيع العربي..خريف خليجي

مع بدء ثورات الربيع العربي آواخر عام ألفين وعشرة بدا كما لو أن الدوحة والرياض طويا صفحة الخلافات القديمة، وباتا على وفاق تام إزاء ما تشهده منطقة الشرق الاوسط منذ اندلاع الثورة في تونس وانتقالها الى مصر. فوراء كاميرا (الجزيرة) الحاضرة بكثافة في شوراع مصر بعد ثورة 25 يناير سنة 2011، ثمة قلق بدأ يتسلل الى حكومات الخليج قاطبة بعد تقارير تحدّثت عن احتمال انتقال الربيع الى السعودية وتاليًا الى دول مجلس التعاون، الأمر الذي ساهم في شد العصب الخليجي وتعزيز دور المؤسسات الأمنية والعسكرية المشتركة، وخصوصًا بعد التحوّل الاميركي في الموقف من نظام حسني مبارك..

بدا المشهد معقدًا بعض الشيء، فالحماسة القطرية للثورات العربية كانت موضع ريبة الثوار في كل أرجاء العالم العربي، ولم يكن النظام القطري مقبولًا كداعم للثورات، لأسباب عديدة منها علاقاته المشبوهة مع الكيان الاسرائيلي، وكونه نظامًا شموليًا شأن الأنظمة الشمولية التي ثارت عليها شعوبها. لم تكن سوى قناة (الجزيرة) الشافع الوحيد للنظام القطري في تظهير صورة أخرى مضلّلة عنه، قبل أن تصبح القناة نفسها جزءًا من معارك النظام القطري مع الآخرين..

في الخلاف السعودي القطري، وبعد التسوية الثنائية التي جرت بين ولي العهد السعودي الأسبق الأمير سلطان بن عبد العزيز ونظيره القطري الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل خليفة في عام 2008، توقّفت الحملات الاعلامية المتبادلة بين الرياض والدوحة وسكتت مدافع قناتي (الجزيرة) القطرية و(العربية) السعودية، ولكن الخلاف انتقل الى الملفات الخارجية، وتأكد مطلب السعودية من قطر بإجراء تغيير جوهري في منظومة علاقات إقليمية ودولية عملت قطر على بنائها لأكثر من عقد ونصف وأنفقت عليها عشرات المليارات من الدولارات.

في تلك الفترة، بدت قطر وكأنها لاعب فاعل على المسرح الدولي، عبر دور الوساطة والإنخراط في أكثر الملفات تعقيدًا، وإقامة علاقات متميزة مع الدول والقوى المتناقضة مثل اسرائيل وايران واميركا وسوريا وحزب الله وحماس والسودان ولعبت دور الوساطة في اليمن ولبنان واثيوبيا والسودان وليبيا وفلسطين والصحراء الغربية ودارفور..

ولعب السخاء القطري على قادة ولاعبين وحكومات في بناء سمعة لقطر على مستوى العالم، وساهمت قناة (الجزيرة) في إحداث ثورة إعلامية في الشرق الأوسط بتجاوزها للإعلام النمطي العربي الذي ساد لعقود طويلة، حيث بدأت في تناول أشد الموضوعات حساسية وبقدر كبير من النقد.

ما كان يميّز قطر في سياستها الخارجية الى ما قبل الربيع العربي هو حيادها الظاهري، الأمر الذي سمح لها بلعب دور الوسيط بين الدول والقوى المتخاصمة، باستثناء بعض الحالات النادرة التي كانت تصطف مع طرف ضد آخر.

وعلى الرغم من عودة الدفء للعلاقات بين الدوحة والرياض، فإن الربيع العربي أعاد تفجير التوترات الكامنة، رغم الانسجام الظاهري بينهما في ملف الثورات العربية. فقد وصفت السعودية في كثير من الأحيان بأنها "الدولة المعادية للثورة" لدورها في قمع الحركات الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة، كرد فعل على مخاوفها من موجة الانتفاضات الشعبية التي تهدد مكانتها باعتبارها مرتكزاً للأنظمة المحافظة.

حين اندلع الربيع العربي من تونس ثم مصر، كانت قطر عبر قناتها (الجزيرة) حاضرة ومحرّضة، فيما كانت السعودية تترقب ما يجري بحذر شديد، وكادت قطر تتميز عن بقية دول مجلس التعاون باعتناقها لشعار الثورات العربية (الشعب يريد إسقاط النظام)..ولكن حدثًا مفاجئًا غيّر المشهد بصورة دراماتيكية، حين تبنّت ادارة الرئيس السابق باراك أوباما موقفًا إيجابيًا من الثورة المصرية، ورفعت بذلك الغطاء عن نظام مبارك الذي تهاوى سريعًا. أغضب هذا الموقف المفاجيء القيادة السعودية التي عبّرت بصراحة عن أسفها لتخلي واشنطن عن حلفائها، وتنادت قيادات دول مجلس التعاون إلى لقاء قمة عاجل في الرياض للتشاور حيال ما يجب فعله إزاء التطوّرات الجديدة.

سلسلة ثورات اندلعت في العام 2011 بعد الثورة المصرية: اليمن في 11 فبراير، والبحرين في 14 فبراير، وليبيا في 17 فبراير، وسوريا في 16 مارس، وكان للقطريين مقاربة خاصة حيالها رغم ما قد يبدو توافقًا مع المقاربة السعودية حيال الثورة السورية على الأقل.

بالنسبة للثورة اليمنية، كانت السعودية صانعة المبادرة الخليجية في إبريل سنة 2011 وكانت تخطط لاحتواء الثورة الشعبية وتفويت الفرصة على الثوار اليمنيين لاسقاط النظام، ومحاولة ضبط عملية نقل السلطة بما لا يسمح بخروجها من سيطرة السعودية..في الظاهر، كانت قطر شريكًا رئيسيًا في المبادرة

الخليجية، ولكن في حقيقة الأمر كانت تعمل على الضد من بنود المبادرة، بل أعلنت في الثاني عشر من مايو من العام نفسه عن انسحابها من المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن. وجاء في تصريح لمصدر مسؤول بوزارة الخارجية لوكالة الانباء القطرية أن الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية قد أجرى اتصالًا هاتفيًا مع عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وأبلغه بهذا القرار، موضحاً له بأن (دولة قطر قد اتخذت هذا القرار مضطرة بسبب المماطلة والتأخير بالتوقيع على الإتفاق المقترح في المبادرة مع استمرار حالة التصعيد وحدة المواجهات وفقدان الحكمة مما يتنافى مع روح المبادرة الهادفة إلى حل الأزمة في اليمن في أسرع وقت بما يحقق طموحات الشعب اليمني ويحفظ الأمن والاستقرار فيه).

إن الأسباب المعلنة وراء انسحاب قطر من المبادرة الخليجية هي أبعد من مجرد مماطلة، بل إن السبب الجوهري هو شعور القطريين بأنهم باتوا جزءً من لعبة سعودية في اليمن، وأن النظام السعودي يريد تحويلهم الى مجرد (شاهد زور) على مشروع خاص بهم.

بدأ القطريون بتحرّك منفرد في الملف اليمني، وفتحوا قنوات خاصة وسريّة مع حزب الإصلاح المقرّب من الإخوان المسلمين، وكذلك مع آل الأحمر المنشقين عن نظام علي عبد الله صالح، وأجروا إتصالات مع حركة أنصار الله وقدّموا إقتراحًا بالتنسيق مع حزب الإصلاح للحيلولة دون السماح لتنفيذ السعوديين لمشروعهم..

أما لناحية الثورة البحرينية، فلم يكن لقطر موقف متميز، لأسباب تتعلق، على الأرجح، بعلاقة قطر بالغرب والولايات المتحدة، ولذلك كانت تغطية قناة (الجزيرة) للثورة البحرينية باهتة، باستثناء أخبار متقطعة..

في الثورة الليبية، كان الموقفان السعودي والقطري متباينًا نسبيًا، فلم يشأ القطريون الإنخراط بصورة كاملة في الثورة الليبية كما فعلت الإمارات على وجه الخصوص. كان التمويل الخليجي متدفقًا لتغطية نفقات حملات الناتو الجوية على قواعد، ومخازن أسلحة، ومنشآت النظام الليبي السابق الى جانب تمويل الجماعات المسلّحة في المدن.

نعم، كانت قطر تتولى بيع النفط الليبي لحساب من أطلق عليهم بثوّار الناتو، وتزويدهم بالأسلحة والمعدات والتدريب. وكانت كاميرا الجزيرة حاضرة بكثافة في شوارع بنغازي ومصراته وطرابلس وبقية مدن الثورة وكانت السعودية

ملتزمة بتوفير الدعم السياسي والمعنوي والمالي لحرب الناتو، حتى سقوط القذافي..
لقد تبّدل مشهد المساكنة بين الرياض والدوحة، بعد قرار السعودية والامارات الدخول في مواجهة مفتوحة مع الإخوان المسلمين، وبدت قطر معنية أكثر من أي دولة خليجية أخرى بتقديم تفسير مقنع عن علاقاتها بالإسلاميين في الخليج. فالدعم الذي تقدّمه قطر للإخوان المسلمين كان قديمًا ونتيجة لانتقال قيادات من الجماعة الى قطر في السبعينيات من القرن الماضي، مثل الشيخ يوسف القرضاوي وعلي الصليبي، ومحمد سرور زين العابدين وعدد كبير من قيادات وكوادر الاخوان المسلمين. في حقيقة الأمر، سعت قطر لأن تقلّد أو بالأحرى ترث الدور السعودي لناحية استيعاب المعارضين القادة والرموز المنفيين من كل أرجاء العالم، حتى لم يعد بالإمكان التفكير خارج نطاق ما تعتبره القيادة القطرية تفوّقًا في مقابل نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي..
وبقدر ما حمل الربيع العربي بشارة زوال الأنظمة الإستبدادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإنه أشعل تنافسًا مفتوحًا وشديدًا لكسب القلوب والعقول بين السعودية وقطر. سعى كل منهما للتأثير في التحوّلات السياسية في شمال أفريقيا وبلاد الشام وفقًا لشروط كل منها، ولتعزيز المصالح ودرء تداعيات الثورات العربية على شعبها..
في التقييم السياسي، تمثل قطر والسعودية نموذجين عقيمين، وكلاهما عضوان في نادي المستبدين، ولكن الفارق، أن قطر بدت متقبّلة أكثر من السعودية لفكرة حكم ديمقراطي بقيادة إسلاميين. ولاشك، أن هذا التباين يستبطن تهديدًا للدور التاريخي للمملكة السعودية ونهاية درامية لقوتها كحصن للمحافظة الاسلامية في الشرق الاوسط.
كان الدعم القطري لنظام الإخوان المسلمين في مصر عاملًا رئيسًا في حفظ تماسك الدولة، ولكن الرئيس المصري السابق محمد مرسي لم يكن يرغب في تظهير الدور القطري في دعم نظامه. فقد زار الرياض ولم يزر الدوحة، وكانت الأخيرة تطمح لأن تكون المحطة الثانية في جولته الأولى خارج مصر، ولكن لم يمنع ذلك أمير قطر من القيام بزيارة الى مصر لتهنئة محمد مرسي بفوزه بالرئاسة في مصر، وإعلانه عن تقديم ملياري دولار وديعة في الخزينة المصرية لدعم الاقتصاد المصري.
لم يشأ الرئيس محمد مرسي أن يكون الدعم القطري عامل تخفيض لمكانة مصر، التي عبّرت على لسان قيادتها بالإمتنان للدعم القطري ولكن ليس على حساب

دور مصر التاريخي. وكان مرسي قد أنكر وجود دعم قطري لحملته الانتخابية، كما استبعد القطريين من اللجنة الخاصة بمعالجة الأزمة السورية التي ضمّت مصر وتركيا وايران والسعودية.
في الملف التونسي، بقيت العلاقة بين الدوحة وحزب النهضة راسخة، فقد خصّ رئيس حزب النهضة الشيخ راشد الغنوشي قطر بأول زيارة يقوم بها بعد الانتخابات. وأصدر الشيخ الغنوشي تصريحات شديدة اللهجة ضد السعودية ونظامها وكذلك الجماعات السلفية المدعومة منه بسبب ما قامت به من محاولات لتخريب العملية الديمقراطية. في المقابل، تحرّكت جماعات سياسية تونسية في الشارع ضد التدخل القطري في الشؤون الداخلية لتونس. في المقابل، لم يقم الشيخ راشد الغنوشي بزيارة للمملكة بعد الثورة وإلى حين اعتقاله في أبريل 2023. ويتذكر الغنوشي بمرارة كيف أعاده رجال الأمن السعوديون بثياب الإحرام قبل عام من الثورة على متن الطائرة العائدة الى لندن من جدة، برغم من حصوله على تأشيرة من القنصلية السعودية في لندن.
وعلى طريقة وضع الرهانات على الخيول المتنافسة، فقد أصبحت السعودية وقطر أبرز المراهنين في العالم العربي. وإن صعود نموذج الاسلاميين في العالم العربي يعني أن قطر تكسب الرهان، الأمر الذي يزيد في استياء السعودية.
وفي التاسع من مارس سنة 2014 نشر محرر موقع (ميدل أيست آي) ديفيد هيرست مقالة في موقع هافنغتون بوست كشف فيه عن تهديد السعودية بفرض حصار بري وبحري على قطر ما لم تقطع علاقاتها بالإخوان المسلمين وتغلق قناة (الجزيرة) وتطرد فرعين محليين لمركزي أبحاث أمريكيين هما مركز بروكينغز ومعهد راند لدراسة السياسات.
وكان التهديد الموجه لقناة الجزيرة ومعهدي بروكينغز وراند قد صدر عن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في اجتماع لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي عقد في الرياض في الرابع من مارس من العام نفسه، حسب مصدر كان حاضرًا في الاجتماع، وأكّد أنّ سعود الفيصل قال بأن هذه "الإجراءات ستكون كافية إذا ما أرادت قطر تجنب "العقاب".
في حقيقة الأمر، إن اتفاق الرياض أو وثيقة الرياض بقيت مبهمة، ولم تنشر على الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي، ولم تدرج ضمن الوثائق الخاصة أو المعاهدات والاتفاقيات بين دول المجلس، كما لم تنشر أي صحيفة خليجية بنود الاتفاق. والسبب في ذلك، أن المطالب التي وردت في الاتفاق والمفروض على قطر تنفيذها تكشف عن طبيعة النزعة الوصائية لدى الرياض على دول الخليج

الأخرى، بما يعني اختراقًا لسيادة هذه الدول وحرمانها من حق تقرير سياساتها المستقلة.
ما جاء في بيان وزراء الخارجية والمنشور في موقع مجلس التعاون الخليجي كان عموميًا، من قبيل: " تمّ الاتفاق على تبني الآليات التي تكفل السير في إطار جماعي، ولئلا تؤثر سياسات أي من دول المجلس على مصالح وأمن واستقرار دوله ودون المساس بسيادة أي من دوله، وفي هذا الخصوص أكد أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية موافقة دولهم على آلية تنفيذ وثيقة الرياض".
فقد تم استبدال اتفاق الرياض الذي ورد في بيان الرياض وأبو ظبي والمنامة بسحب السفراء من الدوحة بوثيقة الرياض. الاعلامي والكاتب السعودي عبد الرحمن الراشد وبرغم من قربه من الدوائر الرسمية في الرياض الا أنه وجد صعوبة في فهم بيان وزراء الخارجية، وقال بأنه كتب "باللغة الخليجية" التي تتسم بالغموض والعمومية..وقال في مقالة له في التاسع عشر من إبريل سنة 2014 بعنوان (الخليج..مصالحة أم تهدئة) معلّقاً على البيان: "يستحيل على أحد أن يفهمه دون الاستعانة بمترجم محلي، فالغموض لغتنا في الخليج التي تعتمد على الإشارات، واللبيب الحر تكفيه الإشارة".
في الثامن عشر من إبريل من العام نفسه، نقلت صحيفة (العرب) اللندنية المقرّبة من أبو ظبي عمّا وصفتها مصادر دبلوماسية أن السفراء لن يعودوا قبل أن تبرز إجراءات تؤكد التزام الدوحة بالتعهدات، وأنّ الأخيرة تعهدت بوقف تجنيس المعارضين السعوديين، ودعم الشبكات والمؤسسات المحرضة داخل وخارج قطر سواء أكان هذا الدعم مباشرًا أو غير مباشر، في إشارة الى ما قيل بأنه دعم الحوثيين وأنّ قطر ستلتزم حسب تأكيد أميرها بطرد الإخوان من الدوحة ووقف دعمهم في الخارج.
وأضافت الصحيفة تعهدات أخرى من قبيل وقف "عجلة التحريض على العنف الصادرة من مواقع إعلامية تابعة للدوحة"، وأيضًا التوقف عن "دعم كافة المؤسسات التي تتستر تحت مسميات حقوقية وأيضا دعم وسائل الإعلام التي تقوم بحروب إعلامية ضد دول المنطقة لصالح تنظيم الإخوان".
ولفتت الصحيفة الى إجراءات ردعية ضد الدوحة من بينها إغلاق الحدود البرية ومنع استخدام المجال الجوي السعودي في عمليات النقل من وإلى قطر، وتجميد رخصة الخطوط القطرية التي فازت بها لتدشين خطوط نقل جوية داخلية بين المدن السعودية.

وفي الثلاثين من يوليو سنة 2014 نشر موقع (إنتليجنس أون لاين)، تقريرًا عن حرب سريّة سعودية لزعزعة الاستقرار في قطر. وكان ولي ولي العهد حينذاك، الأمير مقرن بن عبدالعزيز، قد زار بصورة سرية كلا من أبوظبي والكويت والمنامة في 23 يوليو من العام نفسه، في مسعى لإقناع قادة هذه الدول لتكثيف الجهود لناحية تغيير النظام في قطر.
وقامت أبو ظبي في التاسع من يوليو من العام نفسه، باعتقال عدد من القطريين في الإمارة بتهمة التجسس، وهي العملية الثانية التي قامت بها أبو ظبي في غضون ستة أشهر حيث اعتقلت طبيبًا قطريًا يدعى محمود الجيدة في السادس والعشرين من شهر فبراير سنة 2013 بتهمة دعم مجموعة الـ 95 الاماراتيين الموقوفين على ذمة قضية تنظيم الاخوان المسلمين..
صعدّت الرياض ومعها أبو ظبي والمنامة من ضغوطها على الدوحة للاستجابة للشروط السعودية، وثار غبار كثيف مع عاصفة من الشائعات عن طرد بعض قادة الاخوان من قطر، وتبيّن فيما بعد أنها مجرد شائعات.
وفي التاسع والعشرين من إبريل، أعلن عضو في لجنة المتابعة الخليجية المعنية بمتابعة الخلاف الخليجي الثلاثي (السعودية، الامارات، البحرين) مع قطر أنه "من المبكر الحكم على أن قطر أو غيرها قد نفذت الالتزامات التي اتفق عليها وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماعهم الطارئ في الرياض يوم السابع عشر من إبريل سنة 2014 بشأن تنفيذ وثيقة الرياض".
تعليقات بعض الصحف السعودية قبل يوم من هذه التصريحات لفتت إلى: "عدم قيام قطر بتنفيذ التزاماتها التي تضمنتها وثيقة الرياض".
في المقابل، علّق مسؤول قطري في لجنة المتابعة الخليجية على ما وصفها بالحملة الاعلامية ضد قطر من قبل بعض الصحف السعودية، وقال في تصريح لصحيفة (القدس العربي) المقرّبة من قطر في التاسع والعشرين من إبريل من العام نفسه: "صحيح أنه لم يتم البدء بتنفيذ الإلتزامات حتى الآن ولكن من المبكر الحكم على النوايا أو الأمور الآن خصوصًا أن اللجنه لم تعقد سوى إجتماع واحد حتى الآن.."، وأضاف :"هناك أجواء من التفاؤل عند اعضاء اللجنة بحل الخلاف السعودي الإماراتي البحريني مع قطر، ولا يمكن القول أننا وصلنا الى طريق مسدود من اجتماع واحد".
وفي الرابع والعشرين من مايو عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعًا طارئًا في الرياض، لمتابعة أعمال اللجنة الخليجية الخاصة لتسوية الخلافات بين السعودية والامارات والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى.

وكان وزير الخارجية البحريني السابق خالد آل خليفة قد صرّح لصحيفة (الحياة) اللندنية في الحادي والعشرين من مايو بأن الأزمة الخليجية بين السعودية والإمارات والبحرين مع قطر "لم تُحل حتى الآن"، في الوقت الذي أكد فيه المسؤول عن الشؤون الخارجية العُمانية السابق الوزير يوسف بن علوي، أنّ الأزمة بالنسبة إلى بلاده "انتهت"، ولم يعد هناك شيء.

حمل تصريح الوزير العماني إشارة ملتبسة، بخلاف ما يعتقد البعض، لأن مثل هذا التصريح يفترض صدوره من أحد الوزراء الأربعة المعنيين بالخلاف، أو على الأقل من الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي. إن النهاية المفترضة للخلاف كانت تقتضي عقد مؤتمر صحافي مشترك يُتلى فيه بيان البشارة بنهاية الأزمة. كل ذلك لم يحصل، بل العكس حصل إذ اندلعت حربٌ إعلامية ناعمة في صحافة الدول الخليجية الأربع، على قاعدة أن كل طرف يسوّق لـ (انتصارات) حققها على الطرف الآخر.

صحافة الدول الثلاث السعودية والاماراتية والبحرينية أجمعت على اعتبار ما جرى في الرياض بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة اختراق أدى الى إذعان الدوحة لشروط هذه الدول بعودة السفراء وتطبيع العلاقات..والحال، لم يعد السفراء حتى وقت اعلانه، ولم يجر الحديث عن مواقيت لعودتهم.

في المقابل، كانت الصحافة القطرية تبتهج لأن المطالب السعودية التي طرحت في بداية الأزمة بإغلاق قناة (الجزيرة)، ووقف كل أشكال الدعم لجماعة الاخوان المسلمين، وإغلاق مراكز بحثية أميركية، لم تتحقق، ولم يأت البيان المشترك الصادر بعد لقاء الرياض على ذكرها البته. أكثر من ذلك، فإن لقاء الرياض نفسه وضع في سياق التشاور نصف السنوي، الذي يعقده وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بحسب مقررات قمة أبو ظبي العادية في ديسمبر من العام 1998، لمناقشة آخر المستجدات في الخليج والمنطقة والعالم.

نعم، قيل عن التزام قطري بطرد نحو خمس عشرة عضوًا من الإخوان المسلمين من مواطني مجلس التعاون الخليجي، خمسة منهم إماراتيون، وبينهم سعوديان، والبقية من البحرين واليمن، وهؤلاء يقيمون في قطر. ومع أن السعودية طالبت قطر بإبلاغهم بضرورة مغادرة الإراضي القطرية، إلا أنه لم يصدر ما يفيد بقيام قطر بخطوة من هذا القبيل، وكذلك الحال بالنسبة لتخفيف هجوم الاعلام الفضائي القطري على مصر، حيث بقيت لهجة قناة (الجزيرة) على حالها وتعكس سياسة قطر إزاء نظام الحكم في مصر. مطلب الدول الثلاث بطرد الشيخ يوسف

القرضاوي من الدوحة رفضته الأخيرة على لسانه حين قال بأنه قطري وسوف يدفن في قطر.
وفي محاولة لكسر الجمود في العلاقات القطرية السعودية قام أمير قطر تميم بن حمد بزيارة الى جدة في الحادي والعشرين من يوليو من العام 2014 والتقى خلالها الملك عبد الله ووزير الداخلية محمد بن نايف، ولكن الزيارة لم تحقق أهدافها، وعاد تميم بن حمد الكرّة ثانية في زيارة إلى جدة في الثالث عشر من أكتوبر في محاولة لانقاذ القمة الخليجية المقرر انعقادها في ديسمبر من العام نفسه..
وبدا بعد ذلك أن مطالب الثالوث الخليجي من قطر تراجعت، كما ظهر أيضًا في تراجع النبرة السعودية، بالقياس إلى الأيام الأولى للأزمة، ويرجع ذلك إلى حاجة دول الخليج إلى تحقيق أكبر قدر من الإنسجام لمواجهة الإستحقاقات الكبرى المقبلة في منطقة الشرق الأوسط.

حلف بنكهة المؤامرة

لم تكن العلاقة بين الرياض والدوحة مريحة لأي منهما، فالأولى تتصرف باعتبارها الشقيقة الكبرى التي تحب أن تأمر فتطاع، والثانية تتصرف بحسب طموحاتها المثالية التي تتجاوز مساحتها وحتى إمكانياتها، الأمر الذي يجعل التصادم حتميًا بين الطرفين..
كل المحاولات لتحسين العلاقات بين الرياض والدوحة كانت تبوء بالفشل على الدوام، ليس لأن الأجواء لم تكن مؤاتية، ولكن وأيضًا لأن المكاسب التي حقّقها القطريون نتيجة استقلالهم عن الشقيقة الكبرى كفيلة بتأجيل أي حديث عن تقريب وجهات النظر أو حتى الدخول في مصالحة. تدخّل أكثر من طرف خليجي لتسوية الخلاف السعودي القطري ولم يسفر عن شيء مثمر. وبعد حادثة مركز الخفوس تشكّلت لجنة مشتركة لحل النزاع الحدودي، الا أنها لم تحرز أي تقدم يذكر، وبقيت المشاكل عالقة بين البلدين، وكانت الدوحة تعد محاولة الإنقلاب سببًا كافيًا لإحجام القطريين عن "تطبيع" العلاقات مع السعودية.
مبررات الخلاف بين الرياض والدوحة تبدو مفتوحة، ولا تتطلب أكثر من برنامج تلفزيوني ينتقد سياسة أو موقفًا أو شخصية عامة في المملكة السعودية لتبدأ مرحلة شد الحبال بين الدولتين. فقد قامت الرياض باستدعاء سفيرها في الدوحة إثر بث قناة الجزيرة في الخامس والعشرين من يونيو من العام 2002

برنامجًا ندّد خلاله المشاركون بمشروع السلام في الشرق الاوسط الذي اقترحه ولي العهد السعودي الامير عبدالله بن عبد العزيز، وتعرضوا لشخص مؤسس المملكة واتهموا الرياض "بخيانة القضية الفلسطينية".
لم تهدأ جبهة الرياض ـ الدوحة طيلة العقد الأول من الألفية الثالثة، وانخرطت قطر في كل الموضوعات الإقليمية والدولية التي كان للسعودية فيها تأثير شديد، وحتى التوتّر القطري المصري كان له نكهة سعودية، فقد اختارت القيادة القطرية المناوشة الإعلامية مع النظام المصري في المعركة مع الغريم السعودي.
من حسن حظ القطريين الشلل الذي أصاب الدبلوماسية السعودية في الفترة ما بين 2001 - 2004 بسبب تداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وتاليًا موجة العنف التي ضربت مناطق عدّة من المملكة، وضعف المداخيل النفطية التي غالبًا ما تشكّل رافعة السياسة الخارجية السعودية، وكلّها عوامل منحت الجانب القطري فرصًا لزيادة وتيرة نشاطه السياسي والإعلامي والإنخراط في شؤون المنطقة والعالم..
في يوليو 2006، أعلن وزير الطاقة القطري السابق عبدالله بن حمد العطية عن تراجع احتمالات بناء خط الانابيب بين قطر والكويت بكلفة مليارات الدولارات وذلك لتزويد الكويت بالغاز القطري، والسبب كما أعلن حينذاك عدم موافقة السعودية على مرور الخط عبر مياهها الاقليمية. الجدير بالذكر أن السعوديين كانوا قد وافقوا على المشروع عام 2003، ثم عادوا وعارضوه في 2006.
نجحت الدوحة في بناء تحالف متين مع دمشق (قبل أن ينقلب التحالف الى عداء مستحكم بعد مارس 2011) الذي فتح لها آفاقًا غير مسبوقة إلى بيروت وطهران وأنقره. وأعطيت أوامر لإدارة قناة (الجزيرة) في 2007 بعدم التطرق الى أية مسألة سعودية من دون العودة الى الادارة العليا، ومالبث أن اختفت الأصوات الناقدة للنظام السعودي والآراء التي تقيّم بصورة نقدية السياسات السعودية الداخلية والاقليمية .
وفي مارس سنة 2008، قام الأمير سلطان بن عبد العزيز بزيارة الى الدوحة من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين، وفي يوليو من العام نفسه عقدت قمة ثنائية بين ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز وأمير قطر خليفة بن حمد، وتشكّل مجلس مشترك برئاسة وليي العهد في البلدين للتعامل مع كل الملفات السياسية والامنية والاقتصادية والتجارية والاعلامية، لا سيما الخلافية منها..

فور بدء العدوان على غزة في الفترة ما بين ديسمبر 2008 ويناير 2009، برز التباين بين الدوحة والرياض وسعى الجانب القطري الى عقد قمة طارئة في الدوحة، وتشكيل موقف عربي مشترك في المحافل الدولية للضغط على الاسرائيليين لوقف العدوان على قطاع غزة، ولكن السعودية وقفت ضد هذا التوجه، حتى أن أمير قطر ألقى بيانًا في القمة الناقصة في الدوحة إبان العدوان على القطاع أبدى أسفه على حال العرب، وقال كلامًا في الإنقسام العربي أثار الرأي العام العربي خصوصًا كلامه عن المحاولات التي كان يقوم بها من أجل إتمام نصاب القمة الذي ما إن يكتمل حتى ينفرط.

ولكن لحظنا بعد ذلك مباشرة انعقدت قمة الكويت الاقتصادية في التاسع عشر من يناير سنة 2009 وحضرها الملك عبد الله والرئيس السوري بشار الأسد، والتي وصفت بقمة المصالحة العربية، فتحت صفحة جديدة في العلاقات السعودية القطرية.

اندلاع ثورات الربيع العربي أدى إلى خلط أوراق التحالفات في المنطقة، في عملية دراماتيكية يعاد خلالها تشكيل خارطة التحالفات، وترتيب الحلفاء والخصوم، صحيح أن (الجزيرة) دعمت الثورة في مصر فيما كانت السعودية بقيت داعمة لنظام مبارك، ولكن الجانبين القطري والسعودي كانا على تنسيق شبه كامل في الملفات الليبية واليمنية والسورية. فلأول مرة تعمل القناتان (الجزيرة) و(العربية) في جبهة واحدة وبشراسة غير معهودة ضد النظامين الليبي والسوري. نعم هناك تباين في الموقف من البحرين، وخصوصًا بعد نشر قناة (الجزيرة) الانجليزية تقريرًا وثائقيًا عن الثورة الشعبية في البحرين اشتمل على إدانة واضحة للنظام الخليفي، الأمر الذي أدّى الى تأزّم العلاقات بين آل خليفة وآل ثاني، حيث تبادل الطرفان الانتقادات والاتهامات على خلفية بث البرنامج وخرق ما يعتقده آل خليفه الاجماع الخليجي.

قضايا خلافية بقيت عالقة بين قطر والسعودية ولم تتغير حتى بعد تولي الملك سلمان السلطة في الثالث والعشرين من يناير سنة 2015، ومنها:

الموقف من الإخوان المسلمين: إذ أبقت قطر على دعمها للجماعة، في حين أبقت السعودية على حربها لها، ولذلك دعمت إطاحتها في مصر في يونيو 2013، وصنفتها كجماعة إرهابية. وايضًا، يأتي احتضان قطر لقادة حركة حماس تعبيرًا عن التزام سياسي قطري متباين عن نظيره السعودي الذي يرفض التعاطي مع الحركة لكونها جزءًا من شبكة الاخوان المسلمين..

القضية الثانية، الموقف من إيران: فمن المعلوم أن السعودية سعت وتسعى إلى توحيد الموقف الخليجي حول سياستها من إيران، ولكنّ دولا خليجية مثل عُمان وقطر رفضتا الإمتثال لإرادة السعودية إزاء هذه القضية. وإذا كانت مسقط انتهجت دائمًا نهجًا مختلفًا عن السياسة السعودية، فإن قطر في موقفها وسياستها من إيران عبّرت أيضًا عن إرادة مستقلة، وأن توجّهاً ينطلق من مصلحة قطرية بدرجة أولى قبل أي شيء آخر. فلدى قطر وايران مصالح مشتركة من بينها حقل الغاز المشترك في الخليج. وبالرغم من استدعاء الدوحة لسفيرها في طهران في السادس عشر من يناير سنة 2016 عقب الهجوم على السفارة السعودية في طهران احتجاجًا على إعدام الشيخ نمر النمر، فإن قطر لم تقطع علاقاتها مع ايران، وبقي سحب السفير القطري من طهران بمثابة ترضية للشقيقة الكبرى...

القضية الثالثة، التنافس على لعب دور سياسي فاعل بين السعودية وقطر على مستوى الخليج والمنطقة.

إن ربيع العلاقة بين قطر والسعودية بحسب مراقبين خليجيين وأجانب لن يطول بسبب تباين المصالح بين الدولتين. وفيما قادت السعودية الثورات المضادة في الشرق الأوسط، الى جانب الامارات، فإن قطر اختارت الوقوف الى جانب الثورتين المصرية والتونسية، ونأت عن الانخراط في الثورتين الليبين واليمنية، واختارت الانغماس في الثورة السورية استجابة للخط السياسي للإخوان المسلمين وتركيا أردوغان..

إن التحدي الفعلي الذي تفرضه قطر على السعودية ومعها بقية حلفائها داخل منظومة دول مجلس التعاون الخليجي وفي المنطقة عمومًا، يتمثل في رهاناتها السياسية، وفي احتضانها قيادات ورموزًا من أطياف شتى سياسية وأيديولوجية وحزبية، الأمر الذي يمنح قطر هامشًا من المناورة السياسية في مقابل الرياض التي تفقد جاذبيتها كمركز استقطاب سياسي وثقافي على مستوى الشرق الأوسط..صحيح أن قناة (الجزيرة) فقدت حصة وازانة من رصيدها الشعبي بفعل الانقسام السياسي الحاد في الوطن العربي، ونتيجة الخطاب الموتور الذي تبنته القناة، فإنها لا تزال توفّر منبرًا لأولئك الذين يقفون خارج مجال الجاذبية السعودية..

أسرار الهاتف

سقوط القذافي ووقوع وثائق عديدة في أيدي معارضيه كشف عن أسرار خطيرة. وبرغم من محاولات السيطرة على أرشيف النظام السابق، ولاسيما ما يتعلق بجهاز مخابراته، فإن ما تسرّب من تسجيلات صوتيّة حول النظام السعودي، سواء من وزير الخارجية القطري، أو أمير قطر نفسه، أو عمر سليمان ـ رئيس جهاز المخابرات المصرية السابق يكفي لمعرفة الاتجاه العام الذي كان يسود، العلاقات بين الأنظمة العربية، وحتى ارتباطاتها بالكيان الاسرائيلي.

تكشف تسجيلات منشورة لمحادثات هاتفية بين القذافي ومسؤولين قطريين تمّت على الأرجح في الفترة ما بين أ2003 ـ 2006 طبيعة العلاقات والتحالفات بين النظم العربية والخليجية؛ حيث كانت طرابلس والدوحة في تحالف متين إلى ما قبل سقوط نظام القذافي صيف 2011، وكان الهدف من التحالف تشكيل محور موجّه ضدّ السعودية بدرجة أساس.

تفاصيل المكالمات الهاتفية المسرّبة لرئيس وزراء ووزير خارجية قطر الأسبق حمد بن جاسم مع الرئيس الليبي السابق معمر القذافي كشفت عن عمق الخلاف بين قطر والسعودية، لجهة ما تحمله القيادة القطرية من تصوّرات حول العائلة المالكة في الرياض، وما تتوقعه أيضاً منه وله في المستقبل. ولذلك، فإن حديث حمد بن جاسم عن سقوط وشيك للنظام السعودي، أي في غضون ست سنوات، وأن أسعار النفط وحدها التي دفعت عنه خطر الزوال ينطوي على أكثر من مجرد موقف سياسي بل يحمل في طياته قائمة تمنيات، بعد أن تحوّل حكم آل سعود الى عبء على المنطقة وشعوبها، وهذا ما يؤشر الى منسوب التوتر الذي بلغته العلاقات السعودية القطرية.

وزير الخارجية القطري في حديث للقذافي قدّم معلومات وتحليلات لطبيعة النظام السعودي وتحالفاته، وقدّم تقييمًا لشخصياته. ومن أهم ما يلفت في كلام حمد بن جاسم:

ـ أن السعودية كدولة قابلة للتقسيم، وأن هناك رأيًا غربيًا مشجّعًا في هذا الإتجاه.

ـ أن الأمراء السعوديين عاجزون عن إدارة الدولة بسبب كبر سنّهم. وأنّ هناك خلافات بينهم وبالذات بين سلطان وعبدالله، حيث شكا الأول بأنّه تمّ تقليص عبثه بالمال، وقال للوزير القطري بأن المواطنين السعوديين إذا ما توقفت رشوات آل سعود المالية لهم، فإنهم لا يريدون حكمهم.

ـ أن السعودية كقوّة إقليمية قابلة للكسر؛ وأنّ قطر استطاعت أن تأخذ مكانها في أكثر من موقع، وأن تكسر احتكار تسيّدها في الخليج.
ـ أن الخلاف القطري السعودي الحدودي رغم حلحلته فإنّه لايزال في النفوس تجاه الرياض، وأنّ الدوحة لم تنسَ المحاولة الإنقلابية على الدوحة سنة 1996.
ـ أن الغرب لايزال يقف بقوّة إلى جانب حكم آل سعود، خشية ما يسمّونه المتطرفين الإسلاميين.
ـ أن الملك عبدالله ضعيف ويمكن عزله إن شاء الجناح السديري ذلك.
ـ أن السعودية وبعد أن خرجت القواعد الأميركية من أراضيها الى قطر (قاعدة العديد)، عادت ومنحت واشنطن قواعد مرّة أخرى وبشكل مجاني.
ـ أن هناك تواصلًا وتنسيقًا قطريًا أميركيًا وإسرائيليًا، وأنّ ليبيا ـ حسب رد القذافي ـ لها اتصالات بالمخابرات الإسرائيلية، مثلما قطر، وبالتحديد مع قيادة جهاز الأمن الإسرائيلي (أمان).
ـ أن قناة الجزيرة كانت على الدوام جزءً من السياسة الخارجية القطرية، وأنها أداة فعالة في مواجهة الخصوم، ومن بينهم السعودية. وأن الولايات المتحدة لم تكن راضية على أداء القناة إعلامياً ولا عن مواقفها السياسية.
في المقابل، بدت لهجة حمد بن جاسم في العلن متناقضة وتنطوي على قدر من المحاباة مع الجانب السعودي. ففي مقابلة مع قناة (الجزيرة) في يونيو من عام 2009 قال بأن المملكة السعودية بالنسبة إلى قطر هي دولة مهمة ونعتبرها العمود الفقري لمجلس التعاون الخليجي.
وتطرّق الى المحاولة الانقلابية التي قامت بها السعودية ضد النظام القطري وقال: "وضحت هذه الأمور من جانب الطرفين ونحن قبلنا التوضيح في دولة قطر"..بدا حمد بن جاسم دبلوماسيًا في إجاباته عن الخلاف القطري السعودي، وقال في العلاقة بين الرياض والدوحة ما لم يقله مالك في الخمر، كما لو أن ما حصل لاحقًا من خلافات كادت تصل الى المواجهة المسلحة في أواخر عام 2013 كان كبوة.. يقول بن جاسم: "نحن نكرّر دائماً ان المملكة العربية السعودية هي الشقيقة الكبرى وان اعتمادنا في مجلس التعاون على السعودية، ولذلك هذه ليست دبلوماسية بل إيمان بأن السعودية دولة مهمة في المنطقة وعلاقاتنا بها نعطيها أهمية".
لم يخرج كلام بن جاسم عن الاتفاق الذي أبرمه مع الأمير سلطان بن عبد العزيز عقب زيارته الى الدوحة في العاشر من مارس سنة 2008 والتي طوّت، مؤقتًا،

ست سنوات من التوّتر في العلاقات السعودية القطرية، وأفضت الى توقف قناة (الجزيرة) عن انتقاد السعودية.

الخلاف السعودي القطري صعوداً

تصاعد الخلاف بين الرياض والدوحة وتمدّد ليستوعب أبو ظبي ثم المنامة وصولاً الى الكويت..دعم قطر للإخوان الملسمين، وموقف الدوحة من الانقلاب العسكري في مصر في صيف 2013 كان العنوان الحاضر في الخلاف..
الرياض هدّدت ولوّحت بكل ما يمكن تخيّله من خيارات (مالم تغيّر الدوحة سياستها)، وشملت الخيارات الحصار البري والجوي وسحب السفراء..
كان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصالح قاد وساطة لتسوية الخلاف بين قطر والسعودية، على قاعدة تخلي الدوحة عن دعم الاخوان المسلمين والتماهي مع الموقف الخليجي في دعم الإنقلاب في مصر بقيادة عبد الفتاح السيسي في الثالث من يوليو سنة 2013.
لم تكن الوساطة الأولى التي يقوم بها أمير الكويت صباح الأحمد لحل الخلاف بين الرياض والدوحة. فالكويت التي كانت تستضيف القمة الخليجية في ديسمبر من العام 2013 تتطلع الى تحييد الخلافات الدائرة في البيت الخليجي.
ولكن الحملات الإعلامية المتصاعدة بين الرياض والدوحة زادت في تعقيد المسعى الكويتي، فقد نشرت مجلة (المجلة) السعودية في الرابع عشر من نوفمبر سنة 2013 غلافًا تتصدره شخصيتان تلعبان دورًا حيويًا في السياسة القطرية وهما النائب السابق في الكنيست الاسرائيلي عزمي بشارة والداعية القيادي في جماعة الأخوان المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي، وكان عنوان الغلاف (القرضاوي و بشارة: بقايا الحرب الباردة التي تقاتل بالفوضى).
وكان أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني قد قام بأول جولة خليجية في 28 أكتوبر من العام 2013 بعد توليه الحكم في يونيو من العام نفسه، وكان لافتًا أن الجولة شملت الكويت والبحرين والإمارات وعمان، ولم تكن السعودية مدرجة في جولة زياراته.

وفي مشاركته في القمة العربية الافريقية في الكويت في التاسع عشر من نوفمبر سنة 2013 غادر تميم بن حمد بصورة مفاجئة عقب الجلسة الافتتاحية مباشرة، دون توضيح الأسباب. وقيل عن اتصال أجراه أمير الكويت صباح الأحمد بأمير قطر لتهدئة غضبه، وما اذا كان ناجمًا عن سوء الإستقبال أو التلاسن مع رؤوساء الوفد السعودي المشارك في القمة..

كان الأمير صباح الأحمد قد تدخّل في العام 2007 لاحتواء غضب السعودية من قطر على خلفية بث قناة (الجزيرة) فيلمًا وثائقيًا في مارس من العام نفسه بعنوان "سوداء اليمامة" تناول فيه الفساد المالي المتعلّق بصفقات الأسلحة السعودية مع بريطانيا في عام 1985 وتورط كبار الأمراء في الأسرة المالكة، ولاسيما وزير الدفاع الأسبق سلطان بن عبد العزيز وأبنائه، وعلى رأسهم الأمير بندر بن سلطان.

في المقابل، شنّ الأمير بندر بن سلطان في تصريح لصحيفة (وول ستريت جورنال) في الخامس والعشرين من أغسطس سنة 2013 هجومًا على قطر ونعتها بأنها مجرد "ثلاثمائة شخص وقناة تلفزيونية"، وهذه لا تصنع منها دولة. وعدّت السلطات القطرية ذلك التهكم إهانة للشعب والدولة في قطر. في تغريدة له على تويتر كتب وزير الخارجية القطري السابق خالد العطية "مواطن قطري يعادل شعب وشعب قطر عن أمة بأكملها"، وأضاف "هذا ما نلقنه لأبنائنا مع كامل الإحترام والتقدير للآخر".

وكانت السعودية قد وضعت خمسة شروط لتحقيق المصالحة مع قطر، خلال لقاء جمع الملك عبد الله وأمير قطر تميم بن حمد بحضور أمير الكويت صباح الأحمد في الرياض في نهاية نوفمبر 2013. وجّه الملك اتهامات بنبرة غاضبة لضيفه القطري بدعم جماعة الاخوان، ووقوف بلاده ضد وزير الدفاع السابق والمرشح الرئاسي حينذاك في مصر عبد الفتاح السيسي، وتحريض قناة (الجزيرة) على نظام الحكم المصري.

بقيت الأزمة تتفاعل خلف الكواليس، وتوقفت الوساطات من كل الأطراف، الكويتية والأميركية، لأنّ الرياض كانت متمسّكة بخيار التصعيد حتى النهاية، فيما أصرّت قطر على حقها في التصرف بكونها دولة ذات سيادة، ولديها سياسة خارجية مستقلة تنسجم مع مصالحها الوطنية.

لقاءات في السر جرت بين مسؤولين خليجيين وأميركيين وأوروبيين لاحتواء تداعيات الأزمة، وتقرر وضع صيغة أولية لتفاهم خليجي يأخذ نصيبه في

الاعلام أكثر منه في الواقع السياسي، فكان لقاء الرياض والبيان المشترك الصادر عنه بعباراته الغامضة وبنوده المفتوحة.
فشلت الوساطة الكويتية، فأعلنت السعودية والإمارات والبحرين في بيان ثلاثي مشترك سحب سفرائها من قطر بسبب "عدم التزام قطر بمبادئ دول المجلس الخليجي والاتفاقات المبرمة بين الدول الست"، بحسب بيان مشترك صادر عنها في السادس من مارس سنة 2014.
وذكر البيان المشترك أن نقاط الخلاف مع الدوحة كانت بسبب مسار النهج الذي سلكته الأخيرة، وشمل عدم العمل بـ "الاتفاقات الموقعة بينها بما في ذلك الاتفاق الأمني، والالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس في شكل مباشر أو غير مباشر"، إضافة إلى "الالتزام بعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد، سواءً عن طريق العمل الأمني المباشر أم عن طريق محاولة التأثير السياسي، وعدم دعم الإعلام المعادي"، فيما أعلنت قطر من جانبها أنها تأسف للقرار، وأنها لن "تسحب سفراءها من الدول الثلاث".
جاء البيان الثلاثي عقب ليلة حامية من النقاش دام لأكثر من تسع ساعات لتسوية الخلاف بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين من جهة ثانية، والذي انتهى إلى نقطة الصفر. شعرت القيادة الكويتية بأن جهودها ذهبت سدى، خصوصًا بعد توقيع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على اتفاق إثر اجتماع في الرياض بتاريخ الثالث والعشرين من نوفمبر سنة 2013 بحضور أمير الكويت صباح الأحمد.
بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على توقيع الاتفاق لم تتخذ قطر الإجراءات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ، بسبب ما تعتقده الدوحة بأنه وقع تحت وطأة الضغط وفيه جور على المصالح الوطنية العليا لدولة قطر.
وفي السابع عشر من فبراير سنة 2014 عقد اجتماع في الكويت بحضور أمير الكويت صباح الأحمد وأمير قطر تميم بن حمد ووزراء خارجية دول المجلس وتمّ خلاله الاتفاق على أن يقوم وزراء خارجية دول المجلس بوضع آلية لمراقبة تنفيذ اتفاق الرياض. وتلا ذلك اجتماع وزراء خارجية دول المجلس في الرياض في الرابع من مارس من العام نفسه، وتمّ خلاله بذل محاولات كبيرة لإقناع قطر بتنفيذ اتفاق الرياض. ولكن لم يسفر الإجتماع عن اتفاق حاسم، فقرّرت السعودية وحليفيها الإماراتي والبحريني السير باتجاه خطوات عملية بدأت بسحب السفراء في الخامس من مارس من العام نفسه..

وبخلاف الرواية السعودية التي أرجعت سببت الخلاف الى عدم استجابة قطر لمطالب الدول الخليجية، فإن الصحف القطرية تحدثت عن استبدال مسوّدة قرار لتنفيذ اتفاق المبادئ الذي أُعد في الكويت، رئيسة القمة الخليجية حينذاك، بآلية وضعتها السعودية دون التشاور مع بقية الدول الخليجية. وهنا تعود الى الواجهة هواجس قطر الكامنة من الشقيقة الكبرى التي تنظر الى دول الخليج بوصفها حديقة خلفية لها، وعليها اقتفاء ما تراه الرياض من سياسات ومواقف..

الرباعي وقطر

على نحو ممنهج تدحرجت الأزمة الخليجية بين قطر وشقيقاتها الثلاث: السعودية، الامارات، البحرين وتبعًا لها مصر. توارى السبب المباشر للأزمة، المتمثل في التصريحات المنسوبة لأمير قطر تميم بن حمد في حفل تخريج مجندي الخدمة الوطنية في 23 مايو 2017 والتي أشاد فيها، زعمًا، بإيران وثقلها الإقليمي وحزب الله وحركة حماس والاخوان المسلمين بصفتها حركات مقاومة، ومالبث أن سلكت الأزمة طريقًا سريعًا نحو حافة الصدام المسلح، كما كشف أمير الكويت في المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس الأميركي ترمب في 7 سبتمبر 2017 .

توتّر العلاقات بين قطر والتحالف الرباعي (السعودية، الامارات، البحرين، مصدر) كشّف، في ضوء الوتيرة الخاطفة التى استغرقها، عن نيّة مبيّتة لدى الرياض وأبو ظبي على وجه الخصوص تصفية حساب قديم مع الدوحة، وإن المسوّغ، الذي بدا في الشكل والمضمون غير متين، كان لتبرير قطع العلاقة وتفجيرها. تفاجأت الدوحة بجملة القرارات المتوالية التي تبنتها الشقيقات الثلاث على نحو عاجل، دون تقديم تفسير جدّي لما جرى، وتبيّن في وقت لاحق أن حزمة العقوبات ضد قطر مرتبطة في الأصل بمرحلة سابقة، وتأتي استكمالاً لفصول أخرى في الخلاف تعود الى بدايات التسعينيات.

نضبت الخيارات وتبددت جهود الوساطات على ضروبها، فيما ظهر أن ثمة أطرافًا إقليمية ودولية مستفيدة من تعقيدات الأزمة وانسداد أفق الحلول فيها. وبقي السؤال المحوري: متى تنتهي؟ ومالخيارات المتوافرة للوصول الى نهاية حاسمة للأزمة الخليجية؟

في تتبّع مسار الأزمة الخليجية، نتوقف عند تدابير تكتيكية ثلاثة لجأ اليها التحالف الرباعي ضد قطر على النحو التالي:

ـ المباغتة/الصدمة: والذي بدأ من لحظة الاعلان عن التصريحات المنسوبة للأمير القطري وتاليًا إطلاق حملة إعلامية كثيفة ومنظّمة من الإمارات والسعودية ضد قطر. في اليوم التالي، أعلنت الرياض وأبو ظبي والمنامة والقاهرة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة، وسحب السفراء، وإغلاق الحدود البرية والجوية مع قطر.

ـ العقوبة (الحصار الشامل)+المطالب: تنسيق الجهود لناحية تنظيم جملة تدابير عقابية دبلوماسية، واقتصادية، ومالية، وإعلامية، عبر "شيطنة" قطر وتحويلها إلى الدولة الراعية للإرهاب في العالم، تمهّد لعزلها وصولًا إلى "تغيير" سياستها و"سلوكها".

في 22 يونيو 2017 أعلن عن قائمة المطالب الـ 13، الواردة جزئيًا في وثيقة الرياض في إبريل 2014، وتم تأكيد مطالب أخرى من قبيل: تخفيض مستوى العلاقة مع إيران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية وقناة (الجزيرة) الفضائية، واعتقال وتسليم مطلوبين متواجدين حالياً على الأراضي القطرية، ودفع تعويضات إلى البلدان المذكورة..

التحرّك الدبلوماسي القطري الكثيف أوروبيًا وأميركيًا، إلى جانب التفاهمات العاجلة مع أطراف إقليمية فاعلة (سلطنة عمان، ايران، تركيا، العراق) أفضى الى كسر الحصار نسبيًا، وأضعف الى حد كبير من تأثير التدابير العقابية للتحالف الرباعي الى القدر الذي كشف عنه اجتماع القاهرة في 5 تموز (يوليو) 2017، والذي بدا باهتًا برغم من انعقاده عقب استلام الرد القطري على المطالب

الـ 13 السعودية الاماراتية، والتي وصفت بـ "المطالب المستحيلة" كونها تمسّ بالسيادة القطرية، حسب تعبير وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني .

في اجتماع القاهرة جرى تمويه المطالب، بما يوحي بتقليصها إلى ستة (ماحصل في واقع الأمر أن المطالب الـ 13 أدمجت في "مبادىء" ستة)، ويأتي ذلك في ظل انقسام واضح داخل الإدارة الاميركية (بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية على وجه الخصوص) حول الأسباب الموجبة للأزمة وحزمة العقوبات المفروضة على قطر. فقد وصف وزير الخارجية الاميركي السابق ريكس تيرلسون المواقف القطرية بالمنطقية وطالب برفع الحصار الاقتصادي عن قطر. في الوقت نفسه، نقلت وكالة رويترز في 11 يوليو 2017 عن آر سي هاموند وهو مستشار كبير لتيلرسون: "أن المطالب الـ13 التي وُجهت إلى الدوحة قد انتهت ولا جدوى من العودة إليها".

في النتائج، إن اختزال "المطالب" الـ 13 في ستة "مبادىء" يؤشّر الى أن قطر كسبت الجولة الأولى، الذي دفع التحالف الرباعي إلى تعديل في لائحة المطالب وتخفيضها.

ـ تغيير النظام: اللجوء الى خيار راديكالي من هذا القبيل يشي بفشل خياري الصدمة والحصار، برغم من وحدة الهدف في الأطوار جميعًا. لا يلغي ذلك، بطبيعة الحال، وجود إشارات مبكرة إنطلقت من مواقع التواصل الإجتماعي وتعكس أجواء التحالف الثنائي السعودي الاماراتي، تتحدث عن تغيير النظام في قطر عبر الانقلاب أو التدخل العسكري المباشر.

على أية حال، فإن تغيير النظام بقي رغبة أكثر من كونه خيارًا. ومنشأ الرغبة تعود الى أن تقديرات المدى الزمني لمفاعيل العقوبات الاقتصادية معطوفًا على حقيقة أن الحملة الاعلامية والدبلوماسية المكثفة لم تكن مثمرة، بل إن بعض التدابير القطرية المضادة أحبطت جزءًا جوهريًا منها، عن طريق الحراك الدبلوماسي القطري، وفك الحصار التجاري، والجوي وتعويض المجال البري

بالبحري وفتح آفاق شراكة مع عمان وإيران وتركيا..فقد استفادت قطر من جولات الخصومة السابقة، ونجحت في تعطيل مفاعيل التدابير العقابية المفروضة عليها من شقيقتها الكبرى وحليفاتها.

وبالرغم من انسداد أفق الأزمة الخليجية، وخسارة الرهانات التي وضعها التحالف الرباعي لناحية تسوية الأزمة على طريقتها وكما تشتهي، فإن ثمة تكتيكًا رابعاً جرى استحداثه في مرحلة لاحقة في رد فعل على فشل التكتيكات الثلاثة السابقة، والمتمثل في: إطالة أمد الأزمة. الهدف من وراء تكتيك من هذا القبيل، هو الاستنزاف البطيء للموارد الإقتصادية القطرية، واللعب على عامل الوقت أملًا في حصول متغيّر جيوسياسي في مكان ما أو زمن ما يلعب دور المرجّح لكفة التحالف الرباعي ويسمح له بإملاء شروطه على الجانب القطري.

أنور قرقاش، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية كشف بأنه "لن تكون هناك نهاية سريعة للخلاف بين قطر والدول العربية الأربع التي تقاطعها وبينها الإمارات"، كما جاء على حسابه الرسمي على "تويتر في 14 يوليو2017. وأضاف:"متجهون إلى قطيعة ستطول..الحقيقة أننا بعيدون كل البعد عن الحل السياسي المرتبط بتغيير قطر لتوجهها، وفي ظل ذلك لن يتغير شيء، وعلينا البحث عن نسق مختلف من العلاقات".

خطاب الأمير القطري في 22 يوليو 2017 بدّد التكنهات كافة برضوخ المطالب الـ13، إذ أعاد تأكيد ثوابت الدولة القطرية فيما يرتبط بالسيادة واستقلال القرار القطري، وأبقى الباب مفتوحًا للحوار فحسب. وعليه، دخلت الأزمة منعطفًا جديدًا، وتقلّصت الخيارات في ظل إصرار التحالف الرباعي على استجابة الدوحة للمطالب فحسب.

في ظل فشل الوساطات جميعًا، برغم من الدعم المتواصل للوساطة الكويتية باعتبارها المرجعية في أي حل للأزمة الخليجية، فإنّ الجانب القطري فهم، على ما يبدو، من الاقتصار على الوساطة الكويتية حصريًا تفويت الفرصة على أي طرف آخر، وتعطيل خيار "التدويل" وأي حل يمكن أن يأتي من الخارج، ولذلك

أعلن وزير الخارجية القطري في 27 يوليو 2017 بأن بلاده سوف تطلب من الأمم المتحدة لعب دور أكبر لتسوية الخلاف مع السعودية، والامارات، والبحرين، ومصر، وأعزى استمرار الخلاف الى "عناد" هذه الدول. ومرد ذلك، كما كشفت عنه المتحدّثة باسم الخارجية الأمريكية هيثر نويرت في 28 يوليو 2017: "أن أزمة قطر وصلت إلى "طريق مسدود".

فشل التكتيكات الثلاث أعاد الأزمة إلى المربع الأول، وباتت تدور في حلقة مفرغة، إذ أعيدت ذات التدابير العقابية، ولكن تحت عنوان مختلف. إذ تمّ استدماج سلسلة من الإجراءات ذات الطابع التهويلي، من بينها تصعيد نبرة المطالب، والتلويح بالخيار العسكري مجدّدًا، وصولًا إلى تغيير الخارطة الجيوسياسية في المنطقة عن طريق حفر قناة بحرية تحيل قطر الى جزيرة معزولة.

علاوة على ما سبق، فإن النزوع نحو فتح ملفات خلافية قديمة والعودة الى الماضي ونبش ما اندثر من نزاعات وإعادة تظهيرها وتوظيفها في الأزمة الخليجية الراهنة يبطن فشل الخطة أ، وفي الوقت نفسه يبعث برسالة واضحة بأن لا نية لدى قادة التحالف الرباعي بحل الخلاف، بل بتعقيد المشكلة ومنع الحل، أو مضاعفة الثمن المطلوب من قطر. تحدّث عبد الرحمن الراشد، الاعلامي السعودي المقرّب من الحكومة عمّا أسماها "مشكلة قديمة وتراكمية" وأن الشكوى من قطر بدأت "منذ زمن طويل، عشرين عامًا تقريبًا". في الخيارات، أبقى الراشد على خياري الإعلام والحصار الاقتصادي، ولفت الى هبوط "التراشق إلى أدنى مستوياته"، وأن المتضرر بشكل أساسي هو الدوحة، في إشارة واضحة الى السياسات الإعلامية المتبعة في دول التحالف الرباعي. لفت الراشد إلى أن التحالف "لا يزال يملك الذخيرة لإيصال رسالته". وبرغم من أن الراشد أبقى الباب مفتوحًا لحل الأزمة، برغم من حتمية نهايتها في آخر المطاف، ولكنه خلص للقول: "ولا نستطيع أن نقول متى ولا كيف، ربما في العام المقبل" ..

على أية حال، فإن فشل الوساطة الأميركية (تيرلسون في 11 - 13 يوليو 2017)، والتركية (أردوغان في 23 -24 يوليو 2017) كان يؤشّر إلى ميول جدّية نحو خيارات تصعيدية. بدأ ذلك فور مغادرة أردوغان المنطقة، إذ أُعلن عن قائمة من المنظمات والشخصيات الجديدة على لائحة الارهاب، تشمل ثلاث منظمات تتخذ من اليمن مقرًا لها، وست منظمات فى ليبيا متّهمة بإقامة علاقات مع تنظيم القاعدة، وثلاثة قطريين، وثلاثة يمنيين، وإثنين من الليبيين، وكويتي متورطين في "حملات لجمع التبرعات لدعم جبهة النصرة وغيرها من الميليشيات الإرهابية في سوريا"، حسب بيان التحالف الرباعي في 25 يوليو 2017 .

قطر وصفت القائمة بأنها "مفاجئة مخيّبة للآمال"، فيما تحدّث إعلام التحالف الرباعي عن قوائم أخرى "كبيرة"، ونقلت صحيفة (عكاظ) في 27 يوليو 2017 عن مسؤول خليجي بأنّها "ستزلزل قطر"، ومن المقرر إعلانها في ختام اجتماع المنامة.

في رد الفعل، كان الجانب القطري متأهبًا للذهاب إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه خيارات التحالف الرباعي، بما في ذلك الخيار العسكري. وأكّد السفير القطري في واشنطن مشعل بن حمد، في كلمة القاها خلال جلسة عقدها مركز العلاقات العالمية للأبحاث بواشنطن، في 28 يوليو 2017 "أن بلاده ليست قلقة من احتمال اندلاع مواجهة عسكرية في المنطقة" .

من المؤكد أن أي عمل عسكري ضد قطر سوف يكون خارج القانون، مهما تكن المبررات، وسوف تكون له تداعيات خطيرة على المنطقة، وسوف يثبّت سابقة تصفية الحسابات بين الدول عن طريق القوة وليس القانون، ويبعث برسائل خاطئة إلى دول المنطقة (ولاسيما سلطنة عمان التي تتعرّض على الدوام محاولات إختراق أمنية إماراتية لتغيير النظام والكويت ولديها تجارب حول تهديدات سعودية لنظامها السياسي).

تجدر الاشارة الى أن إعفاء ريكس تيلرسون من منصبه كوزير للخارجية، مثّل، بالنسبة للسعودية والامارات، خبرًا سارًا لأنه قلّل من هامش المناورة القطرية، وعزّز الجبهة الأميركية خلف التحالف الرباعي. فالخلاف الذي نشب بين تيلرسون وجاريد كوشنر، صهر الرئيس، حول الصلاحيات وتجاوز الأخير على دور الخارجية في أكثر من ملف، حسم لصالحه.

أبقى التحالف الرباعي على مستوى مرتفع من التصعيد ضد قطر طيلة أمد الأزمة، وإلى ما قبل أزمة مقتل خاشقجي. كان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير قد وظّف تصريحات الرئيس الاميركي ترمب عن السعودية بشأن الكلفة المنخفضة لحماية العرش نحو قطر، وقال في تصريح له في 25 إبريل 2018 بأنّ النظام في قطر سيسقط في أقل من أسبوع إذا رفعت أميركا حمايتها عنه.

وفي 27 أيلول (سبتمبر) 2018، أعاد الجبير التأكيد على مبدأ إطالة أمد الأزمة والتمسّك بمطالب التحالف الرباعي وقال: "يمكننا الصبر على مقاطعة قطر من 10 إلى 15 سنة قادمة في حال عدم رضوخها لمطالب الدول الرباعية لمكافحة الارهاب..لسنا في عجل".

على مستوى التصعيد نفسه، طالب وزير الخارجية البحريني السابق خالد آل خليفة في مداولات الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة، طالب قطر في 29 سبتمبر 2018 "أن تعود إلى رشدها وتؤكد حسن نواياها..". وطالبها "بالاستجابة لمطالب" التحالف الرباعي.

في النتائج: بقيت النبرة السياسية، والحصار، والمطالب الـ13، والحملة الإعلامية على حالها لأكثر من سنة ونصف منذ اندلاع الأزمة الخليجية. ولكن المشهد تبدّل بصورة دراماتيكية بعد انفجار بركان غضب عالمي على مقتل الصحافي جمال خاشقجي في الثاني من أكتوبر 2018 والذي عصف بأسس الإستقرار في المنطقة وفي العالم. وبحسب وزير الدفاع الاميركي جيم ماتيس في "حوار المنامة" حول الامن الاقليمي في 27 أكتوبر 2018: "إن أحداثًا مثل

مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي تقوض الاستقرار في الشرق الأوسط.."

.

حجم الضغوطات التي تراكمت على السعودية في أزمة مقتل جمال خاشقجي أنجب انفراجات بالجملة..وعلى ما يبدو، فإنّ الدعم الذي تلقّاه ابن سلمان من الرئيس الاميركي دونالد ترمب، وأفضى إلى إزالة الإنسداد في أفق العلاقة بين الرياض وأنقره وتاليًا تخفيف لهجة الرئيس التركي أردوغان في خطابه أمام البرلمان في 23 أكتوبر 2018 بعد أن وعد بكشف "كل الأدلة" حول مقتل خاشقجي قد بدّدا بعضًا من هواجس ولي العهد السعودي لناحية ازاحته من العرش.

بدت مؤشرات تحوّل في الخطاب السعودي في اعلان المسؤولية عن مقتل خاشقجي قبل يومين من خطبة أرودغان، ثم في اللغة الوادعة في كلمته أمام منتدى الاستثمار في الرياض في 24 أكتوبر 2018، والتي جاءت بعد اتصال هاتفي بينه وبين أردوغان بوساطة أردنية.

لهجة جديدة طرأت بعد مقتل خاشقجي، إذ أشاد إبن سلمان بالرئيس التركي رجب طيب اردوغان، وشدّد على متانة العلاقة مع تركيا، وهو الذي كان قد وصفها في وقت سابق بأنها، إلى جانب قطر وايران، جزء من ثالوث الشر .

مرّر ولي العهد السعودي عبارة كانت لافتة في المنتدى حول متانة اقتصاديات دول الخليج، بما فيها قطر التي سوف يشهد اقتصادها في الخمس السنوات القادمة نمواً كبيراً "رغم خلافنا معها" حسب قوله.

عدد من الصحافيين السعوديين، المحسوبين على النظام، قلّل من شأن الكلام الإيجابي عن قطر وردود الفعل عليه، كما يظهر في تعليق الاعلامي السعودي عبد الرحمن الراشد في 24 أكتوبر بما نصّه:"..إن ما قاله الأمير محمد بن سلمان عن قطر كان سطرًا واحدًا"، ووافقه عليه صحافيون آخرون.

معطيات لاحقة كشفت عن أن ثمة ما هو أبعد من مجرد سطر واحد في كلام محمد بن سلمان، فهناك مؤشرات ذات دلالة تفيد، في الشكل حصريًا، بأن الأزمة الخليجية باتت جزءًا من ترتيبات أو بالأحرى تسويات ما بعد مقتل خاشقجي. ففي كلمته في (حوار المنامة) في 27 أكتوبر 2018 تحدّث وزير الخارجية السعودي السابق عادل الجبير عن تركيا بكونها دولة صديقة، وأن هناك تنسيقًا عسكريًا وأمنيًا مع قطر، وهناك مسؤولون سعوديون في قاعدة العيديد القطرية.

في المعلومات، تحدّثت مصادر مقرّبة من قطر أن الجبير قام بزيارة سرية إلى قطر كما قام أمير مكة خالد الفيصل بزيارة أخرى. لم يرشح أي شيء عن الزيارتين، فيما تشي المواقف القطرية بعدم التعاطي مع الإشارات السعودية والإماراتية بصورة جدّية وأنّ الحل لابد أن يتجاوز مجرد تصريحات إعلامية غير ذات جدوى ربطًا بعمق الأزمة والملفات العالقة فيها، وبحسب الإعلامي القطري جابر الحرمي في تعليق له على قناة (الجزيرة) في 27 اكتوبر 2018 بأن الأزمة "أدخلت الشعب الخليجي في نفق مظلم وتحتاج سنوات لإيجاد علاج حقيقي".

وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري خالد العطية أكّد على أن الأزمة أعمق من أن تكون أزمة سياسية وإعلامية، وأن أي حل لها يجب أن يسبقه شروط وهي: "الاعتذار للشعب القطري، ورفع الحصار المفروض على قطر منذ الخامس من يونيو 2017، والجلوس على طاولة الحوار".

الحل من منظور التحالف الرباعي بدا واضحًا، ودرءًا لأي محاولة للتدويل من الجانب القطري، أعيد التأكيد على مرجعية مجلس التعاون الخليجي. أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية الاماراتي، كان قد أعلن في كلمة في مركز "Policy Exchange" للأبحاث السياسية في العاصمة البريطانية لندن في 26 يوليو 2018 عن صمود مجلس التعاون في وجه أزمة قطر، وأرجع سر نجاح المجلس على مدى عقود ثلاثة إلى "السوق المشترك بين دول المجلس وليس التناغم السياسي". وأوضح أن: "السوق المشترك قائم على تدفق البضائع

وحرية التجارة، ما ساعد جميع الأعضاء.. وهذا سبب صمود المجلس في وجه أزمة قطر، وعلى القيادة القطرية أن تدرك ذلك".

يمثل رأي قرقاش تطويرًا لأهداف المجلس الأصلية، ولا سيما المتعلق منها بالأمن الإقليمي لكل دولة عضو في المجلس. الجدير بالإنتباه أن قرقاش أقرّ بفشل المجلس في أصل الوظيفة التي من أجلها تأسس، بقوله: "بالنظر إلى ما حقّقه مجلس التعاون، سنجد الإنجازات الأمنية السياسية في القاع..". عليه، فإن قرقاش يؤسّس لمقاربة حل للأزمة الخليجية تبدأ من البوابة الإقتصادية وليس السياسية. وبرغم من اعترافه بالأزمة القطرية وكونها من أكثر الأزمات تعقيدًا، فإنّ "التجارة والاقتصاد هما الدعامة الرئيسة للمجلس". في النتائج، فإنّ تصريحات قرقاش تبطن دعوة الى تحويل مجلس التعاون الخليجي الى مجلس اقتصادي فحسب، والتخلي عن الطابع السياسي والأمني.

في رد فعل قطري على توسّل قرقاش مرجعية المجلس، تساءلت صحيفة (بوابة الشرق) القطرية عن سر احتماء قرقاش بمجلس التعاون بعد "أن مات إكلينيكيا" حسب قولها. وفي مقالة نشرت في 29 أكتوبر 2018، سلّطت الضوء على ما وصفتها بالتناقضات، وأن المواقف الجديدة هي رد فعل "أمام انتصارات قطر وحنكتها على كل الأصعدة..". بصورة إجمالية، لم تحمل قطر الإشارات الاعلامية والسياسية من دول التحالف الرباعي على محمل الجد، بل شجّعتها على الهجوم المضاد، بنبرة عالية. وأن حملة الشيطنة لقطر بتمويل سعودي إماراتي فشلت وعلى دول التحالف الرباعي دفع الثمن. ما يلفت في الرد القطري هو تجاوز مجلس التعاون كمرجعية (بحسب تصريحات الجبير ونظيره العماني يوسف بن علوي) على أساس أنه لم يقم بأي مبادرة للحل خلال الأزمة بالرغم من مساعي قطر الى تثبيت المجلس "بوصفه البيت الخليجي الذي يضم الدول الست الأعضاء ووفق الوساطة الكويتية..".

وفق التفسير القطري، فإن قضية مقتل خاشقجي ألقت بظلالها على السعودية، وهي التي تسبّبت في تغيير اللهجة السياسية والاعلامية لدى مسؤولي دول التحالف الرباعي .

وفي خلاصة أولية، أدارت السعودية، ومعها الإمارات ومصر والبحرين، أزمتها مع قطر وفق مقتضيات العلاقات غير المتكافئة (Asymmetric relations)، الذي سمح للتحالف الرباعي بأن يمسك بزمام المبادرة، على الأقل في الشهور الأولى، حيث نفّذت قائمة عقوبات متوالية، بدءً من قطع العلاقات الدبلوماسية وتاليا فرض حصار شامل على قطر.

ترك الحصار الشامل تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة نسبيًا، ولكن ما لبث ان نجحت قطر في اجتراح بدائل لاحتواء تداعيات الحصار. في الوقت نفسه، نبّهت الأزمة بكامل حمولتها القيادة القطرية الى الحاجة لخطط مستقبلية تخفّف من وطأة الإجراءات العقابية، وهذا ما أشار اليه أمير قطر في خطابه الأول.

لم تظهر السعودية وحليفاتها الثلاث، الامارات ومصر والبحرين، جدّية في تسوية الأزمة مع قطر إلى ما قبل حادثة مقتل خاشقجي. وإن التحرّكات الطارئة التي قام بها الجبير والفيصل لا تعكس نوايا جدّية لسببين رئيسين:

ـ أنها تحرّكات جاءت في سياق الأزمة التي تعاني منها السعودية على خلفية مقتل خاشقجي.

ـ أنها لم تحمل مبادرة حل شامل ببنود واضحة وتفصيلية.

وهذا يفسّر عزوف قطر عن التعاطي الجاد مع التحرّكات السعودية. على الضد، عكست نبرة الإعلام القطري الإصرار على السير في طريق التصعيد الاعلامي ضد السعودية على خلفية مقتل خاشقجي، ما يعني أن قطر، وبالتنسيق مع الجانب التركي، عملت على إزالة الأسباب الجذرية للأزمة، ومنها وجود محمد بن سلمان على رأس السلطة في السعودية.

ما ألمحت إليه الردود والردود المضادة، أن الأزمة الخليجية كانت عصيّة على الحل بطريقة تقليدية، ولابد من حدث إستثنائي يفضي الى تغييرات جيوسياسية تكفل بدورها حلولاً تسووية.

على أفق أوسع، كان على القيادة السعودية أن تدفع أعلى ديّة في التاريخ، إذ أصبح هناك أولياء كثر في الخارج لضحية محلية، أي خاشقجي. كان الملك سلمان على استعداد لدفع الأثمان المطلوبة، مهما بلغت، من أجل إنقاذ المستقبل السياسي لنجله بكونه الجهة التي أصدرت الأوامر لفريق الاغتيالات.

كانت قطر، من بين محطات عديدة، على قائمة الملفات المستعجلة المطلوب مقاربتها على نحو سريع. في المقابل، أدركت قطر بأن المبادرة السعودية ليست مبنية على مراجعة أو تدارك لخطأ وقع منذ البداية، بل جاء في سياق أزمة تعيشها القيادة السعودية على وقع حادثة مقتل خاشقجي. التكتيك السعودي واجه ردًا استراتيجيًا قطريًا، وأن المطلوب ليس مجرد طي صفحة الماضي مع الإبقاء على مبررات الأزمة.

في النتائج، فإن احتمالات تسوية الأزمة الخليجية بدت ضئيلة، ما لم تتوافر شروط أخرى تفوق تداعيات حادثة مقتل خاشقجي، من قبيل تغييرات في مراكز القيادة في المملكة السعودية والإمارات، ورعاية أميركية أوروبية لمبادرة مصالحة جديّة، أو تغييرات جيوسياسية في المنطقة تجعل المصالحة الخليجية خيارًا جماعيًا..

حل..تجميد..أم تأجيل؟!

فجأة ودون سابق إعلان، أعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح عن إتفاق مصالحة في 4 يناير 2021، إيذانًا بنهاية الأزمة الدبلوماسية بين التحالف الرباعي وقطر. وتمّ التوقيع على البيان من قبل قادة وفود مجلس التعاون الخليجي في القمة الخليجية الحادية والأربعين التي انعقدت في مدينة العلا في منطقة المدينة المنورة شمال غرب المملكة السعودية في 5 يناير 2021. بموجب الإتفاق رفعت القيود وفتحت الأجواء والحدود البرية والبحرية بين السعودية وقطر اعتبارًا من مساء الرابع من يناير 2021 ببعد اتصال هاتفي نظّمه أمير دولة الكويت نواف الأحمد الجابر الصباح، جمع أمير

قطر تميم بن حمد وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وجرى التأكيد "على وحدة الصف ولم الشمل وجمع الكلمة من خلال توقيع بيان العلا الذي يعد بحول الله إيذانًا باستهلال صفحة مشرقة في العلاقات الأخوية، خالية من أي عوارض تشوبها"، بحسب نص البيان المتلفز الذي تلاه وزير الخارجية الكويتي عبر تلفزيون الكويت. وكان إبن سلمان قد أعلن أن القمة الخليجية في العُلا: "ستكون جامعة للكلمة وموحدة للصف ومعزّزة لمسيرة الخير والإزدهار" تنفيذًا لسياسة السعودية بقيادة الملك سلمان التي تقوم على مبدأ "تحقيق المصالح العليا لدول مجلس التعاون والدول العربية، وتسخير كل جهودها لما فيه خير شعوبها وبما يحقق أمنها واستقرارها". كان الإعلان السعودي بمنزلة دعوة ضمنية لأمير قطر لحضور القمة الخليجية لاستكمال ترتيبات الاتفاق.

في حقيقة الأمر، أن المصالحة الخليجية ما كان لها أن تكون لو نجح ترمب بدورة رئاسية ثانية في انتخابات نوفمبر 2020، وتاليًا احتفاظ صهره جاريد كوشنر بدور "مايسترو" الأزمة الخليجية. كان وصول جو بايدن، إلى البيت الأبيض ومعه لائحة وعود وإنذارات من بينها إبقاء السعودية "منبوذة" على خلفية ضلوع محمد بن سلمان في مقتل خاشقجي وتقطيع جثته. استجاب ابن سلمان مبكرًا لرسالة الرئيس الجديد، واختار العدول عن خطة حليفه كاشنر في الخلاف مع قطر، والدخول في مصالحة عاجلة.

وكما في المصالحات السابقة، فإنّ لا تفاصيل نشرت عن بيان العلا، سوى أنه طوى، إلى أمد غير معلوم، أزمة دامت أكثر من أربع سنوات، سوى الإشارة إلى أنه وثيقة لطي الأزمة الخليجية وعودة العلاقات بين جميع الدول الخليجية إلى ما كانت عليه قبل 5 يونيو 2017، وتحقيق وحدة الصف والتماسك بين دول مجلس التعاون ويُعزز عودة العمل الخليجي المشترك إلى مساره الطبيعي، للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. وجرى التأكيد على حرص دول المجلس الست على "قوّة وتماسك مجلس التعاون، ووحدة الصف بين أعضائه، لما يربط بينها من علاقات وسمات مشتركة أساسها الإسلام والثقافة العربية.. ووحدة المصير المشترك والأهداف التي تجمع بين الخليجيين، ورغبة الدول

الخليجية في تحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين عبر مجلس التعاون بما يحقق تطلعات مواطني دول المجلس، كذلك جرى التأكيد على وقوف دوله صفًا واحدًا في مواجهة أي تهديد قد تتعرض له أي من دول المجلس".

بيان يكاد يكون نسخة ضوئية من بيانات المصالحة السابقة، وكأن كافة الأفرقاء قد ألفوا هذا النوع من البيانات الفاقدة للروح. على أية حال، فإن اتفاق المصالحة الذي وقعت عليه السعودية والبحرين والامارات كان يمثل انتصارًا لقطر، التي أسقطت شروط الرباعي الـ 13 واحتفظت بكل أوراقها السابقة، بل حققت مكتسبات جديدة إبان الأزمة، ونجحت في بناء شبكة علاقات جديدة على المستويين الاقليمي والدولي، وتعزيز علاقاتها مع قوى إقليمية وازنة مثل ايران وتركيا، وأسقطت بذلك ورقة كانت تراهن دول الحصار عليها. كما تحوّلت إلى مركز استقطاب عالمي بعد استضافة كأس العالم في 2022 وسجّلت نجاحًا متميزًا في تنظيم المونديال.

يبقى أن قطر، كما هو حال بقية دول مجلس التعاون الخليجي، تدار من نظام قبلي شمولي، يفتقد لأسس الدولة الديمقراطية التشاركية، وإن خلافها مع السعودية هو خلاف بين مستبدّين، وليس بين شعوب على الرغم من نزول الخلاف الى الشارع، وإقحام الشعوب في خلافات الحكّام.

في كل الأحوال، فإن ما حصل في العلا لم يكن اتفاقًا يمكن أن يغلق الخلاف القطري السعودي مرة واحدة وإلى الأبد. لدى الأطراف كافة قناعة بأن هذا ليس اتفاقًا نهائيًا، بل هو بمنزلة "استراحة محارب" أو تجميد لخلاف عصي على الحل، أو تأجيل لموعد صدام أكبر. وسوف تبقى قطر حذرة في مقاربة أي موضوعات خلافية مع السعودية، لإدراكها بأن هناك خلافات مزمنة هي من طبيعة الدول واختلال موازين القوى، ولا يمكن حلها في ظل تناقض مصالح ومنافسات محتدمة على النفوذ إقليميًا ودوليًا. ولذلك، فإن المصالحة الخليجية لا تتجاوز البعد الخطابي، بانتظار "مستثمر" جديد، وليس مستغربًا أن يعود

الخلاف للإنفجار مجدّدًا في حال فوز ترمب بالرئاسة وتاليًا عودة مايسترو الأزمة كاشنر إلى الدور ذاته.

من بين الملفات الخلافية العصية على الحل الخلاف القديم بين قطر والبحرين، بدأ حدوديًا ثم تحوّل الى سياسي وإعلامي واستراتيجي. وعلى الرغم من زيارة وفد بحريني برئاسة وزيرالخارجية عبد اللطيف الزياني زار الدوحة في 7 فبراير 2023 بهدف وضع آليات لإطلاق مسار مباحثات على مستوى اللجان الثنائية "وفقًا لما تضمنه بيان العلا الصادر عن قمة العلا بالمملكة العربية السعودية الصادر في الخامس من يناير 2021م، لإنهاء الملفات الخاصة المعلقة بينهما". وفي 12 إبريل 2023 أعلن عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدوحة والمنامة، أي بعد مرور أكثر من عامين على المصالحة الخليجية، الذي يشي بتعقيدات لم يكن بالإمكان تجاوزها بسهولة. ولكن في 12 يونيو من العام نفسه صرّح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية القطري ماجد الأنصاري بأن "العمل جار لفتح السفارات بين البلدين، خاصة بعد عودة الطيران بينهما بمعدل 6 رحلات يومياً"، ولفت إلى اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين لتنسيق عودة العلاقات. ولكن، وفيما أعلنت الدوحة عن تعيين سفير لها في الامارات في 23 يوليو سنة 2023، فإن لا إعلان من الدوحة أو المنامة عن تبادل السفراء حتى تاريخه، الأمر الذي يؤشر إلى بقاء الخلاف حول عدد من الملفات العالقة بين البلدين، من بينها التغطية الإعلامية لقناة (الجزيرة) التي تمثل قضية خلافية لدى البحرين، ودول خليجية أخرى مثل السعودية والامارات. وكان الاعلام البحريني نشر في 15 مارس 2021 تصريحات لوزير الإعلام علي بن محمد الرميحي على خلفية برنامج تلفزيوني (خارج النص) بثته قناة (الجزيرة) في 7 مارس وتناول كتاب "زفرات" من إعداد الصحافي البحريني المعارض في المهجر نادر المتروك، وهو عبارة عن رسالةٌ مفتوحة من ضحايا الانتهاكات في سجن جو البحريني إلى الرأي العام خارج القضبان، وابلاغه بما جرى عليهم داخل السجن في ضوء إفادات المعتقلين أنفسهم ورؤيتهم للواقع السياسي في بلدهم، البحرين. ولكن وزير الاعلام البحريني رأى بأنه: "يتناقض

مع جميع المبادئ التي نص عليها اتفاق العلا"، من بينها "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول..وعدم التعرض لسيادة أي من دول المجلس، ومكافحة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة".

وعلى أية حال، فإن خضوع المؤسسات الإعلامية، ولا سيما الإعلام الفضائي للدول الخليجية، في غياب مساحة حرة للإعلام الأهلي، فإن الروايات الإعلامية التي تبثه القنوات الفضائية سواء (العربية) السعودية، و(الجزيرة) القطرية، و(سكاي نيوز عربية) الإماراتية تؤجج الخلافات على المستوى الرسمي، وتاليًا استدراج الشعوب إلى خصومات مفروضة عليها دون إرادة منها.

ومن الملفات الأشد حساسية بين الدوحة والرياض (وأبو ظبي أيضًا) هو وجود قادة حركة حماس في قطر. وقد عبّرت السعودية عبر أنصارها على مواقع الاتصال الإجتماعي عن معارضتها لحركة حماس ومشروع المقاومة عمومًا وخصوصًا بعد طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023. ولاريب أن الرياض ليست سعيدة بدور الوساطة الذي اضطلعت به الدوحة لوقف العدوان على قطاع غزة، ورعايتها لمفاوضات غير مباشرة بين وفود اسرائيلية وأخرى فلسطينية مقاومة. السعودية التي ترى في طوفان الأقصى على أنها عملية تستهدف مشروعها التطبيعي مع الكيان الاسرائيلي محمولًا على رافعة اقتصادية (الممر الهندي)، تنظر إلى قطر كدولة داعمة لخصمها الاستراتيجي، حماس ومن ورائها إيران. وعليه، ليس مستغربًا ابتهاج الرياض لاتهامات نتنياهو قطر في تسجيل مسرّب في يناير 2024 خلال لقائه عائلات الأسرى المحتجزين في غزة بأنّها "أكثر إشكالية من الأمم المتحدة والصليب الأحمر"، وأن قطر تموّل حركة حماس وتأوي قادته، بحسب ما ذكرته قناة 12 الاسرائيلية في 24 يناير 2024.

بكلمة، إن علاقات قطر والشقيقة الكبرى سوف تبقى مرشّحة دائمًا للتفجّر مادامت خطوط التصادم تتقاطع مع تناقض المصالح بين الدولتين، وإن ضعف مناعة العلاقة الثنائية تجعلها عرضة لأي طارىء خارجي يمكنه استغلال أي من الملفات الخلافية القديمة والقائمة لإشعال الخلاف مجدّدًا..

انتهى ...